محددات التفاعل الجيوبولتيكي
بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودولة الكويت

د. رضا محمد السيد سليم (*)

مقدمة:

يشير مصطلح «التفاعل Interaction» في الفكر الجغرافي إلى نظام من الأماكن والأقاليم يوجد داخله درجة من الاتصال، وذلك لأن هذه الأماكن والأقاليم مترابطة بدرجة أو بأخرى، فلا يعمل كل منها بمفرده و/أو بمعزل عن الآخر. وفي الخمسينيات من القرن العشرين عبَّر الجغرافي الأمريكي إدوارد أولمان Edward Ullman عن الاتصال والترابط بين الأماكن والأقاليم بمصطلح «التفاعل المكاني Spatial Interaction»، ونادى بأن هذا المفهوم مماثل في الأهمية لموضوع التفاعل بين البيئة والإنسان، وطمح أولمان إلى أن يوفر هذا المصطلح إطارًا موحَّدًا للجغرافيا، لتكامله مع التأكيد التقليدي على العلاقات[1]. وأشار أولمان إلى أن التفاعل المكاني يُعبِّر عن الاعتماد المتبادل بين الأقاليم الجغرافية، ويدل عليه الحركة التي تتم بين الأماكن للأفراد ورؤوس الأموال والسلع والمعلومات والأفكار وغيرها. وقد اقترح أولمان أن درجة التفاعل المكاني بين الأماكن مشروطة بثلاثة عوامل هي:

(أ) التكامل Complementarily (احتياج كل مكان للآخر).

(ب) الفرص المتداخلة Intervening Opportunities (المصالح المشتركة).

(ج) قابلية الانتقال والتحول Transferability (إمكانية التطوير والتغيير)[2].

(*) مدرس - قسم الجغرافيا، كلية الآداب - جامعة الزقازيق، جمهورية مصر العربية.

وعلى الرغم من طموح أولمان في أن تتيح فكرة التفاعل المكاني إطارًا موحدًا للجغرافيا، إلا أن هذا لم يحدث، فقليل من الجغرافيين يشيرون الآن إلى أفكار أولمان. ومع ذلك، فقد اتخذ الكثير ممن يعملون في ميدان الجغرافيا البشرية في السنوات الـ 30 الماضية من موضوع «التفاعل المكاني» عنصرًا أساسيًا لاهتماماتهم ومساهماتهم، دون أن يكونوا على بينة بعمل أولمان. وهذا ينطبق على: العمل الكمي لنَمْذَجة الحركات المكانية Modeling Spatial Movements والامتدادات المكانية Spatial Spillovers، والعمل النوعي للروابط والأطر المحلية والعالمية[3].

وقياسًا على ما تقدم يمكن تبني مصطلح التفاعل الجيوبولتيكي Geopolical Interaction، لدراسة العلاقات بين الدول بوصفها وحدات مكانية متفاعلة Interactive Spatial Units، أي بينها ترابط واتصال بدرجة أو بأخرى. وهذا يتوافق مع قول Valkenburg, S.; Stotz, C. (1954)[4] بأن الجغرافيا السياسية تهتم أيضًا بالتفاعل Interplay بين الدول وتأثير الجغرافيا عليه. وبذلك يكون التفاعل الجيوبولتيكي معبرًا عن النشاط المكاني على مستوى الدول، وتهدف كل دولة من وراء هذا النشاط إلى: المحافظة على استقلالها وأمنها، والسعي وراء مصالحها وحمايتها، ومقاومة أي اختراق أو تدخل من جانب أيٍّ من الدول[5].

وفي إطار فكرة الجوار الجغرافي Geographical Vicinity يشير التفاعل الجيوبولتيكي إلى العلاقات القائمة بين الدول التي تشترك معًا في الحدود البرية أو البحرية، وهذا التفاعل يستند على محفزات مكانية Spatial Stimuli، أي أساسها ومحورها أبعاد مرتبطة بالمكان (شكل 1). وهذا المفهوم يستند على الفكرة الراسخة في الفكر الجغرافي - السياسي والتي تقر بأن المجال Space يعد مهمًّا في فهْم تكوين العلاقات الدولية[6]. وبذلك يكون البعد المكاني بتطوراته هو

العنصر الدائم الذي ينبغي أن يدور حوله تحليل التفاعل الجيوبولتيكي بين الدول المتجاورة[7].

ويمكن حصر أهم المحفزات المكانية للتفاعل الجيوبولتيكي بين الدول المتجاورة في: الحدود بوصفها خطوط التَّماس بينها، والموارد الاقتصادية لمنطقة الحدود، والمصالح الإستراتيجية بين الدول كحفظ أمن الإقليم الذي يجمعها، والمصالح الاقتصادية ممثلة في التبادل التجاري، ويضاف إلى ما سبق الروابط الثقافية بين سكان هذه الدول، سواء سلاليًا و لغويًا أو دينيًا.

شكل (1): التفاعل الجيوبولتيكي بين الدول المتجاورة

المصدر: الشكل من عمل الباحث.

واستنادًا إلى تلك المحفزات المكانية فإن التفاعلات الجيوبولتيكية بين الدول المتجاورة لا تسير على وتيرة واحدة، فتارة يسودها حسن الجوار، وتارة أخرى يسودها التوتر والصراع، وهذا يعني أن التفاعلات الجيوبولتيكية بين الدول المتجاورة لا تخلو من المشاكل والأزمات، فلا يمكن تصور علاقة بين كيانين سياسيين متجاورين قائمة على التعاون والتفاهم المطلق أو العكس، فالدول المتجاورة في تفاعلات جيوبولتيكية مستمرة، وكل منها تدير هذه التفاعلات وفقًا لمصلحتها الوطنية.

وبشكل عام تتسم التفاعلات الجيوبولتيكية بين الدول المتجاورة بالتطور عبر الزمن، وبتباين أنماطها، فهي تنطوي على نمطين من صور التفاعل هما:

1- التفاعل الإيجابي Positive Iinteraction: ويبـــدو في علاقات التـكامـل والمصالح المشتركة.

2- التفاعل السلبي Negative Interaction: ويبدو في علاقات النزاع والصراع.

ويتحدد قيـام هذين النمطين من التفـاعل ونجاحهما، عـلى نجاح عملية الاتصال بين هذه الدول أو إخفاقها. ويقوم التفاعل الجيوبولتيكي الإيجابي بين الوحدات السياسية (الدول) على خصائص مشتركة في ما بينها، أي إنها تنشأ بين الوحدات السياسية ذات الاعتماد المتبادل، في حين يستند التفاعل الجيوبولتيكي السـلبي بين الوحدات السياسية على تعارض المصـالح أو العـداء على اختلاف درجاته[8].

ويتميز التفاعل الجيوبولتيكي بين الدولة وجيرانها بدرجة عالية من الحرص والحذر؛ لأنه يرتبط في الأساس بحاجة الدولة إلى المحافظة على مصالحها التي في مقدمتها الحفاظ على وجودها Self-preservation وكيانها الإقليمي Territorial Entity. ومن هنا فكما يتطلب التفاعل الجيوبولتيكي بين الدولة وجيرانها الالتزام بأقصى درجات ضبط النفس للحفاظ على حد أدنى من علاقات حسن الجوار، فإنه يتطلب أيضًا الأخذ بأساليب المراقبة والمتابعة monitoring and surveillance لكل ما يجري على أراضي الدول المجاورة، والتعامل الوقائي مع كل الأمور التي من شأنها أن تهدد السيادة الإقليمية للدولة وتزعزع أمنها القومي[9].

وفي إطار الأفكار السابقة تقتفي هذه الورقة التفاعل الجيوبولتيكي بين دولتي إيران والكويت، من خلال رصد المحفزات المكانية لهذه التفاعل، الذي شهد مساره منذ استقلال دولة الكويت في عام 1961م وحتى كتابة تلك الورقة

حالات من الصعود والهبوط، شأن التفاعلات بين أي كيانين سياسيين، نتيجة لتصرف كل دولة من الدولتين بما يتوافق وتحقيق مصالحها الوطنية.

فروض الدراسة:

استنادًا على المشكلة البحثية التي تتصدي لها الدراسة والتي تتركز في السؤال التالي: «ما أبرز ملامح التفاعل الجيوبولتيكي ومحدداته بين دولتي إيران والكويت؟» فإن الفروض التي سيستند عليها التحليل في هذه الدراسة، يمكن صياغتها على النحو التالي:

- لا علاقة بين الحروب والتوترات التي تقع بمنطقة الخليج العربي والتفاعل الجيوبولتيكي بين إيران والكويت.
- يؤدي تعيين الحدود البحرية بين إيران والكويت إلى تفاعل جيوبولتيكي سلبي بين البلدين.
- يعمل الامتداد الديني - المذهبي بين السكان في إيران والكويت، في ما يخص الطائفة الشيعية، على خلْق تفاعل جيوبولتيكي إيجابي بين الدولتين.
- يعضِّد التبادل التجاري بين دولتي إيران والكويت من التفاعل الجيوبولتيكي الإيجابي بينهما.

أهداف الدراسة:

في إطار المشكلة البحثية التي تتناولها هذه الدراسة وفروضها، يمكن تحديد الأهداف التي تسعى الدراسة للوقوف عليها في ما يلي:

- رصد الدور الذي يلعبه أمن إقليم الخليج العربي واستقراره في صياغة التفاعلات الجيوبوليتيكية بين دولتي إيران والكويت.
- الوقوف على أثر إشكالية ترسيم الحدود البحرية والجرف القاري في رسم التفاعلات الجيوبولتيكية بين إيران والكويت.

- فحص دور الروابط الدينية - المذهبية في تشكيل التفاعلات الجيوبولتيكية بين الكويت وإيران.
- تتبُّع تطورات التبادل التِّجاري بين الكويت وإيران وأثره في بلورة التفاعلات الجيوبولتيكية بينهما.

منهجية الدراسة:

يستند البناء المنهجي لاختبار الفروض وتحقيق أهداف الدراسة، على تطبيق مقتربين من المقتربات الفكرية المستخدمة في ميدان الجغرافيا السياسية، وهما:

1- المقترب الجيوسلوكي Geobehavioral Approach[10]، يُركز هذا المقترب على الحالات التي يمكن تحديد المكان فيها كمتغير مستقل. وفي الجغرافيا السياسية ميز R. Kasperson & J. Minghi بين شكلين من السلوك المكاني Spatial Behavior: الأول هو السلوك في المكان Behavior in Space ويشير إلى تحليل الأنماط المكانية التي يتخذها السلوك، والثاني هو سلوك الولاية الإقليمية (الاختصاص الإقليمي) Behavior-Territoriality، ويشير إلى النزعة الفطرية التي لها علاقة باستيطان المكان والدفاع عنه. وحيث إن الدولة هي وحدة التحليل في الجغرافيا السياسية، وفقًا لـ Valkenburg, S.; Stotz, C. (1954)[11]، فإن سلوك الولاية الإقليمية يرتبط بسلوك الدولة في المحيط الإقليمي والدولي، بمعنى دراسة المكان كأساس لتحليل وفهم سلوك الدولة مع جيرانها وغيرهم. ووفقًا لتوفيق (2011)[12] فإن السلوك المكاني بشكليه يعتمد على فكرة «الفعل ورد الفعل» أو المؤثر والاستجابة بين الدول. وتستخدم تلك الورقة هذا المقترب لرصد التفاعل الجيوبولتيكي بين دولتي الكويت وإيران، من خلال رصد سلوك الولاية الإقليمية لكل منهما تجاه الأخرى كرد فعل للمحفزات المكانية التي تجمعهما بوصفهما جارتين.

2- المقترب الجيوتاريخي Geohistorical Approach[13]، ويعتمد هذا المقترب على دراسة الماضي كنقطة انطلاق لتحليل وفهم الخصائص الجارية في الحاضر

للظاهرة قيد البحث، وذلك في إطار خصائص بيئتها الجغرافية. ومن خلال هذا المقترب الفكري ترصد الدراسة تطور التفاعل الجيوبولتيكي بين الكويت وإيران منذ استقلال الكويت حتىٰ كتابة تلك الورقة، وذلك علىٰ اعتبار أن هذا التفاعل يعبر عن سلوك الولاية الإقليمية لكلا الدولتين تجاه الأخرىٰ في إطار المحددات المكانية له.

وفي ظل هذين المقتربين السابقين تُستَخدَم بعض الأدوات لجمع البيانات مثل: الملاحظة للأحداث والظروف التي تعيشها دولتا إيران والكويت ومنطقة الخليج العربي، شبكة المعلومات الدولية التي توفر البيانات الإحصائية المطلوبة. بجانب ما سبق تستخدم الدراسة بعض الأساليب الكمية والنوعية في معالجة البيانات وتحليلها.

وتتمثل عناصر الدراسة في الآتي:

1- أمن الخليج العربي.

2- الجرف القاري.

3- الروابط الدينية - المذهبية.

4- التبادل التجاري.

1- أمن[14] الخليج العربي:

تلعب التصورات الجغرافية للأمن دورًا مهمًّا في تشكيل الجغرافية السياسية علىٰ (عبر) مجموعة واسعة من المستويات. فالخطاب حول الأمن يكون مسيَّسًا دائمًا علىٰ نحو كبير، وخلافيًّا بشدة في أغلب الأحيان. فهذا الخطاب ينطوي علىٰ تعبئة الجغرافية التخيلية Imaginative Geography التي تدور حول معاني الهوية الجماعية Ccollective Identity وأفكارها لتستحضر التهديدات السياسية والتغيير السياسي والعنف السياسي[15].

ويشكل أمن الخليج العربي Arabian Gulf Security مسألة محورية في سياسات الدول الخليجية – خصوصًا الدول الصغيرة والصغيرة جدًّا Small and Very Small States وفقًا للتصنيف المساحي للدول الذي قدمه Valkenburg, S.; Stotz, C.[16] – لا – بالنسبة لها مسألة وجود. ويُقصد بمصطلح «أمن الخليج العربي»[17]، في هذا الجزء، الحالة التي يكون فيها إقليم الخليج العربي مستقرًّا وخاليًا من الحروب والصراعات، بما يحفظ لدوله سيادتها واستقرارها وبقاءها في إطار من حسن الجوار وحفظ موازين القوى بالإقليم. وتمثل مسألة أمن الخليج العربي محددًا مهمًّا للتفاعل الجيوبولتيكي بين دولتي إيران والكويت، فأي توتر يصيب استقرار الأمن في هذا الإقليم، ينعكس على التفاعل بين الدولتين تقاربًا أو تباعدًا، وذلك حسب مدركات كل دولة ورؤاها ومواقفها من هذا التوتر، وقد بدا ذلك واضحًا في الاضطرابات والتهديدات الأمنية التي شهدها إقليم الخليج العربي (شكل 2).

شكل (2): دورة التفاعل الجيوبولتيكي بين إيران والكويت
في مظلة أمن الخليج العربي (1961-2013م)

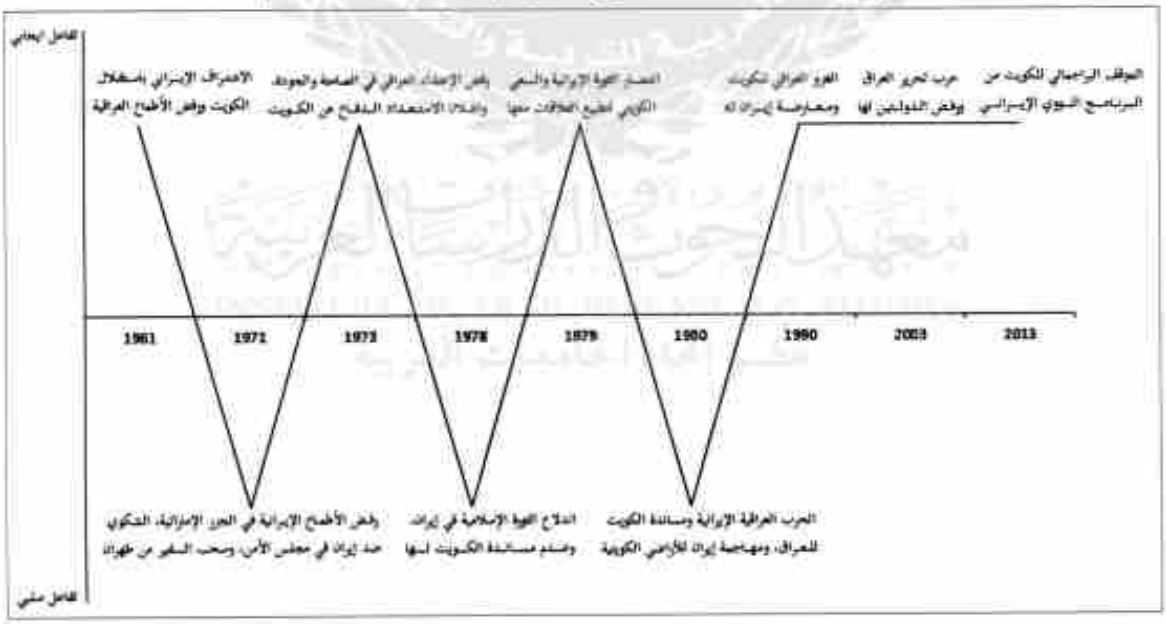

المصدر: الشكل من عمل الباحث.

وفي ما يلي استعراض لأثر هذه التوترات على التفاعل الجيوبولتيكي بين دولتي الكويت وإيران:

-في 19 يونيو 1961م حصلت دولة الكويت على استقلالها من الحماية البريطانية وأصبحت دولة كاملة السيادة، وفي أعقاب هذا الاستقلال وتحديدًا في 25 يونيو 1961م أعلن العراق أن الكويت جزء من التراب الوطني العراقي، وهذا الفعل العراقي أثار ردود فعل عربية وإقليمية ودولية خوفًا من وقوع اعتداء عسكري عراقي على الكويت، يهدد أمن منطقة الخليج العربي واستقرارها[18]. ولأن الأمن يرتبط بالأخطار المعاصرة وكذلك بالمستقبل ومخاوفه[19]. فكان رد الفعل الجيوبولتيكي من إيران على استقلال الكويت والإعلان العراقي الذي تبعه، أن تقدمت إيران في 7 يوليو 1961م بتهنئة دولة الكويت بالاستقلال واعترفت رسميًا بالكويت كدولة مستقلة لها كامل سيادتها على إقليمها، فضلًا عن ذلك أعلنت إيران استعدادها للمشاركة في الدفاع عن استقلال الكويت ضد الأطماع المكانية Spatial Cupidities العراقية في الكويت[20]، حتى إنه عندما ضغطت دولة العراق على الكويت ومنعت صادراتها من المواد الغذائية للكويت، تفاعلت إيران مع هذا الفعل بأن قامت بسد احتياجات الكويت من هذه المواد، فخلال تلك الفترة كان هناك شحن للمواد الغذائية من جانب إيران نحو الكويت تراوح معدّله ما بين 70 - 100 مركب/اليوم[21].

وإضافة لما تقدم فقد تم تفعيل الاعتراف الإيراني بالكويت على الأرض بأن تم افتتاح السفارة الإيرانية في الكويت في شهر يناير من عام 1962م، وبدأت معه العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بشكل رسمي[22].

-مع انسحاب القوات البريطانية من الخليج العربي ظهرت بوادر الأطماع المكانية من جانب الدولة الإيرانية في الدول الخليجية، وتمثلت تلك الأطماع بشكل براجماتي في أن احتلت إيران في 30 نوفمبر 1971 الجزر الإماراتية

الثلاث «أبو موسىٰ وطنب الصغرىٰ وطنب الكبرىٰ»[23]. ونظرًا لأن الفكر الجيوبولتيكي حول الأمن القومي يميل إلىٰ تصوير الدول كأنها تواجه تهديدات و عدية من خلال التوغلات أو الطموحات المكانية Spatial Ambitions or Iincurs/ons للدول الأخرىٰ المنافسة لها[24]، كان من نتائج هذا الفعل الجيوبولتيكي الإيراني - احتلال الجزر الثلاث - الذي يهدد وجود دول الخليج العربي، أن توترت العلاقات بين الكويت وإيران، حيث سحبت الكويت سفيرها من طهران وأعلنت وقوفها في جانب الدول العربية ورفض هذا الاحتلال[25]، فضلًا عن ذلك قدمت شكوىٰ ضد الفعل الإيراني في مجلس الأمن تضامنًا مع الدول العربية، تطالب فيها بإنهاء الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث[26]؛ لأن هذا الاحتلال يمثل تهديدًا لأمن منطقة الخليج واستقرارها.

-عندما سعت العراق إلىٰ تحقيق بعض أطماعها المكانية في الأراضي الكويتية في 20 مارس 1973م، بأن هاجمت قوة عراقية قوات الحدود الكويتية التي كانت تتمركز في مركزين من مراكز الحدود في الشمال الشرقي من الكويت، أحدهما في الصامتة قرب العبدلي، والثاني في الجودة، وتوغلت القوات العراقية داخل الأراضي الكويتية لمسافة بلغت نحو ثلاثة كيلومترات[27]. وحيث إن الأمن يرتبط بإحباط المخاطر المحتملة في المستقبل، فهو يهتم بالقدرة التنبؤية في عالم لا يقيني، ويسعىٰ لإدراك الفرصة والتغيير مقدمًا، ويكون في كثير من الأحيان عنيف الممارسة[28]، لذلك جاء التفاعل الإيراني مع الحدث السابق ذكره، بأن أعلنت إيران وقوفها مع دولة الكويت ضد الفعل العدائي العراقي، واستعدادها للدفاع عن الأراضي الكويتية، وأكدت إيران أنها لن تسمح بأي مسعىٰ لإحداث تغييرات في اللاندسكيب الجغرافي - السياسي للمنطقة[29]. وكان لهذا الموقف الإيراني أثر إيجابي في تحسن العلاقات بين الكويت وإيران وتعزيزها، وحينها أدركت الكويت ضرورة تحسين العلاقات مع إيران لتحقيق نوع من التوازن يحفظ أمن واستقرار منطقة الخليج عامة وأمن الكويت خاصة[30].

-جاء اندلاع الثورة الإسلامية في إيران في نوفمبر 1978م بمثابة تهديدٍ كبير لأمن الخليج ومصدر قلق وإنذارٍ بالنسبة للنظام القائم في دولة الكويت، فقد تشكل في عقل هذا النظام صورة ذهنية مفادها أنه إذا تغير النظام القائم في إيران - نظام الشاه - وحل بدلًا منه نظام آخر، عسكريًّا كان أو مدنيًّا، ذو توجه أيديولوجي، سواء كان ليبراليًّا أم دينيًّا، سيكون لهذا التغيير انعكاساته على أمن الخليج العربي واستقراره، ومن ثم على الأوضاع في الكويت[31]. ففي الحالة الأولى، إذا كان النظام مدنيًّا، سيكون له تأثير على الكويت حيث ستتسرب أفكار هذا التيار وأيديولوجياته - سواء كانت أصولية أم إصلاحية - للمجتمع الكويتي وفقًا لنظرية الدومينو؛ وفي الحالة الثانية، إذا كان النظام عسكريًّا فإنه سيدعم النزعة التوسعية Expansionism للدولة الإيرانية وستزداد شراستها تجاه الدول الخليجية - ومن بينها الكويت - التي تمثل مجالًا حيويًّا Living Space لإيران وفقًا لنظرية راتسل وقوانين النمو المكاني للدول The Laws of Spatial Growth of the Sstates[32].

وعليه فقد بدا واضحًا أن دولة الكويت ليست لديها الرغبة في تغيير النظام في إيران، لنظرتها لهذا النظام - نظام الشاه - على أنه شريك طبيعي وأحد ركائز القوى في حفظ أمن الإقليم، خاصة أن هذا التغيير إن تم فإنه يحمل احتمالية كبيرة في التأثير السلبي على الأمن القومي الكويتي[33]. وفي هذا الإطار أيدت دولة الكويت حكومة الشاه في رفض ما تسعى إليه الثورة لتغيير نظام الحكم في إيران، ورفضت استقبال قائد الثورة (الإمام الخميني) على الأراضي الكويتية تضامنًا مع الشاه، نظرًا للتفاهم القائم بين البلدين وأهمية نظام الشاه ودوره في الحفاظ على استقرار المنطقة كحارس للمصالح الغربية.

-شكّل انتصار الثورة الإيرانية في أول فبراير 1979م، وإصرار قادتها على تغيير نظام الشاه، وتأسيس نظام حكم جديد، صدمة كبيرة للكويت ومصدر

قلق لحكامها[34]، خاصة في ظل غياب القوى المركزية التي تعول عليها الكويت في الحفاظ على اتباع سياسة متوازنة مع دول الجوار الإقليمي[35]. ورغم القلق الكويتي من نجاح الثورة الإيرانية، إلا أنها تفاعلت جيوبولتيكيًا مع الوضع الجديد القائم في منطقة الخليج العربي بشكل واقعي؛ بأن عملت على تغيير سياساتها مع إيران، وسعت إلى تطبيع علاقاتها مع النظام الجديد، فأرسلت تهنئة لقيادة الثورة بقيام النظام الجديد، وكانت من أوائل الدول التي اعترفت رسميًا بالنظام الإسلامي في إيران، وكان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي أول مسؤول رفيع المستوى من إقليم الخليج يزور العاصمة الإيرانية طهران بعد نجاح الثورة الإسلامية بنحو خمسة شهور[36]. فضلًا عن ذلك امتنعت الكويت في 31 ديسمبر 1979م عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم 461 والداعي لتطبيق عقوبات على إيران، ثم أعلنت الكويت في سبتمبر 1980م رفضها لاقتراح يقضي بالاشتراك مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا واليابان في فرض مقاطعة اقتصادية ضد إيران[37].

-مع قيام الحرب العراقية - الإيرانية في سبتمبر عام 1980م أعلنت الكويت حيادها التام وطالبت الطرفين المتصارعين بوقف القتال، وأبدت رغبتها في إنهاء الحرب واستعدادها لبذل المساعي كافة لإيجاد حل عادل يرضي الجارتين ويحفظ للإقليم أمنه واستقراره، ولكن لم يُصْغ أي من الطرفين المتصارعين لندائها[38].

ومع تطور الحرب قامت إيران بالاعتداء المكاني على الكويت، ففي نوفمبر 1980م قامت الطائرات الإيرانية باختراق المجال الجوي الكويتي، وقصفت منطقة العبدلي مرتين، وفي أكتوبر 1981م قصفت الطائرات الإيرانية منطقة أم العيش[39]، وعليه اتخذ التفاعل الجيوبولتيكي بين الكويت وإيران نمط التفاعل

السلبي الذي يسوده التوتر والعداء، وكانت ردة الفعل الكويتية على تلك الاعتداءات المكانية هي استدعاء السفير الكويتي من طهران والاحتجاج لدى إيران، ولكنها لم تبال بالأمر شيئًا واستمرت الاعتداءات المكانية الإيرانية على الكويت دون توقف، وهو ما مثل استهدفًا وتهديدًا لأمن الكويت واستقراره[40]، كان من نتائجه أن أعلنت الكويت رد فعل جيوبولتيكي أكثر تفاعلًا مع الأحداث، تَمثَّل في إعلانها الدعم المادي والسياسي والمعنوي للعراق ضد إيران، وقامت بفتح مجالها الجوي أمام المقاتلات العراقية، كما أنها وضعت جزيرتي «وربة وبوبيان» تحت حماية العراق وتصرفه خلال الحرب[41]، وهذا الفعل الكويتي جعلها من المنظور الجيوإستراتيجي جزءًا من مسرح العمليات الحربية وبمثابة الحليف العملي للعراق في حربها ضد إيران. وجاء رد الفعل الجيوبولتيكي الإيراني على الفعل الكويتي السابق، أن اعتبرت إيران دولة الكويت العدو الثاني لها بعد العراق، وسعت لتوريطها في الحرب من خلال قيامها باستهداف موانيها وأرصفة مطاراتها، بجانب مصادرة سفن الصيد الكويتية في المياه الإقليمية للكويت، فضلًا عن قصف ناقلات النفط الكويتية[42] خلال الفترة ما بين مايو 1984م ويونيو 1987م في ما عرف بـ«حرب الناقلات Tankers War»[43]. وهذا الأمر جعل الكويت تطلب من الدول الكبرى، وخصوصًا الولايات المتحدة، حماية ناقلاتها وسفنها في الخليج من القصف الإيراني، برفع أعلامها على السفن والناقلات الكويتية؛ ضمانًا لاستمرار تدفق النفط، الذي يعد المصدر الوحيد للدخل الكويتي[44]. ووصل التوتر والقطيعة بين البلدين إلى عدم مشاركة إيران في المؤتمر الخامس لرؤساء منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في الكويت في فبراير من عام 1987م[45].

-جاء الغزو العراقي لدولة الكويت في الثاني من أغسطس عام 1990م[46] ليكون إيذانًا ببدء مرحلة جديدة من التفاعل الجيوبولتيكي بين إيران والكويت ولكنه نمط إيجابي هذه المرة. ولأن جغرافية العلاقات الدولية تتشكل و/أو يعاد

تشكيلها من خلال الخطابات الواقعية عن الأمن القومي والدولي، اللذين من خلالهما تسعى الدول القومية لتجسيد وجودها وإضفاء الصفة القومية عليه بوصفهما «حاويات للأمن Security Containers»[47]. فقد أعلنت إيران منذ البداية رفضها للفعل الجيوبولتيكي العراقي - احتلال الكويت - وطالبت العراق بالانسحاب غير المشروط من الأراضي الكويتية، وإبعاد المنطقة عن أي توتر جديد يهدد أمن الإقليم واستقراره ولا يخدم مصالح شعوبها وتطلعاتها[48]. وأكدت إيران أنها لن تقبل إجراء أي تعديل جيوبولتيكي يمس حدود دولة الكويت، سواء في البر أو البحر، وأنها ترفض التنازل عن أية جزر كويتية للعراق، وصرحت بأنه حتى لو قبل العرب بضم الكويت أو جزء منها للعراق فإن إيران لن تقبل بذلك؛ لأن هذا الأمر يمس أمن الإقليم ومن ثم الأمن القومي الإيراني بشكل حاد[49]. إضافة إلى ما سبق فقد أيدت إيران قرار مجلس الأمن رقم 661 الصادر في 5 أغسطس 1990م، والذي يقضي بفرض المقاطعة الشاملة على العراق، وأكدت التزامها بالعقوبات الاقتصادية على بغداد وفق ما قررته الأمم المتحدة، ونتيجة لذلك تسارعت وتيرة التفاعل الإيجابي بين الجانبين خلال عقد التسعينيات[50].

-مثلت حرب الخليج الثانية في يناير من عام 1991م، المعروفة بـ«حرب تحرير الكويت» أو «عاصفة الصحراء»، فرصة عظيمة لإيران استثمرتها في استعادة تفاعلاتها الإيجابية مع الكويت ودول الخليج العربي، وذلك باتباعها سياسة حياد نشط تكرس للآلية الجديدة التي اختارتها لتخدم مصالحها في منطقة الخليج العربي وتحفظ أمن الإقليم، وهي السياسة التي تعمل على استمالة دول الخليج، من خلال التأكيد على حرص إيران على احترام مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الغير، فضلًا عن محاولتها تحسين صورتها في المحيط الدولي باتباع سياسات واقعية معتدلة[51]. ولقد كان من شأن هذه الأجواء تحريك المياه الراكدة في العلاقات الإيرانية - الكويتية، التي بدأت باستعادة

العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين في أبريل 1992م بزيارة وزير الخارجية الإيراني لدولة الكويت، والتي نتج عنها تشكيل لجنة مشتركة للتعاون الثنائي بين البلدين[52].

-في ما يخص قضية وجود القوات الأجنبية في الكويت بعد تحريرها من الغزو العراقي وقضية برامج التسليح الإيراني على التفاعل بين الكويت وإيران، فقد ظهر موقف كلتا الدولتين من هاتين القضيتين خلال التصريحات التي جاءت على لسان وزيري الدفاع بهما في سبتمبر 2002م[53]، فقد أعلنت إيران على لسان وزير دفاعها «أن لدولة الكويت سياساتها المستقلة المبنية على ضروراتها الأمنية والسياسية الخاصة بها، والتي على أساسها تتخذ قراراتها، ويجب ألا نفرض موقفنا ونموذجنا السياسي عليها، وأننا نستطيع أن نتعاون معًا على أساس حفظ الاستقلال، وما نفهمه ونقدره من ظروف المنطقة الأمنية». وتتطابق الرؤية الإيرانية السابقة مع الرؤية الكويتية تجاه برامج التسلح الإيراني، فقد أعلنت الكويت على لسان وزير دفاعها «أن حصول إيران على أسلحة تلبي احتياجاتها للدفاع عن النفس حق مشروع، ودعت أن تصب الصناعة العسكرية الإيرانية في خدمة أمن المنطقة ودعم قضاياها»[54].

-جاء الغزو الأمريكي للعراق في مارس 2003م، المعروف بـ«حرب تحرير العراق»، ليعلن عن تقارب أكثر في التفاعلات الإيرانية الكويتية في ما يخص أمن الخليج، فقبل أن تدق الحرب أوزارها أعلنت كلتا الدولتين[55] عن قلقهما مما سيترتب على تلك الحرب من تداعيات على المنطقة عامة وعلى الكويت وإيران بصفة خاصة، وأكدت الدولتان على ضرورة وأهمية ضمان الأمن والاستقرار بالمنطقة، بتجنب العمل العسكري ضد العراق، وذلك من خلال التوصل إلى حل سلمي للأزمة عبر الآتي: حدوث تغيير للنظام العراقي من الداخل، وتعاون الحكومة العراقية الكامل مع مفتشي الأمم المتحدة، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن[56].

-بالنسبة لأثر البرنامج النووي الإيراني[57] على أمن الخليج العربي وعلى التفاعل الإيراني الكويتي، فقد استحوذ البرنامج النووي الإيراني على قدر كبير من الاهتمام الدولي والإقليمي، وأثار مخاوف كثيرة من نشوء حالة من التصعيد العسكري بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية بما يهدد أمن الخليج العربي واستقراره[58]. وقد عبرت الكويت عن قلقها تجاه البرنامج النووي الإيراني، خصوصًا مفاعل بوشهر الذي يقع على الخليج العربي. وتضع الكويت خطًا فاصلًا بين الملف النووي الإيراني والمفاعل النووي الإيراني، ويتعلق بالأول تجارب إيران وأبحاثها لتخصيب اليورانيوم، والقلق هنا قائم على الخوف من إنتاج إيران للقنبلة النووية، أما ما يتعلق بالثاني فهو يعكس قلق الكويت من خطر تسرب الإشعاعات النووية بما يؤثر على البيئة ويلوثها بما يهدد حياة السكان[59].

وقد حددت الكويت موقفها من البرنامج النووي الإيراني في ثلاثة مبادئ، هي: تشجيع الأغراض السلمية وتفضيلها على العسكرية، الرغبة في تعاون إيراني كامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتطبيق معايير السلامة في المفاعلات، المطالبة بشرق أوسط خالٍ من أسلحة الدمار الشامل[60].

وبناءً على ما تقدَّم يتبين أن أمن الخليج العربي يمثل محددًا مهمًا للتفاعل الجيوبولتيكي بين إيران والكويت، فأي اضطراب يمس أمن الخليج العربي ينعكس على تشكيل نمط التفاعل بين الكويت وإيران. ففي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين كان هناك تفاعل جيوبولتيكي إيجابي نتج عنه تقارب بين الدولتين، نتيجة لتأييد إيران للكويت في أزماتها مع العراق.

أما في الثمانينيات فكان هناك تفاعل جيوبولتيكي سلبي أدى للتوتر والعداء بين الدولتين نتيجة للاعتداءات المكانية الإيرانية على الكويت في أثناء الحرب بين إيران والعراق، ووقوف الكويت في صف العراق ضد إيران، في تطبيق عملي لسياسة توازن القوى ومنع هيمنة إيران على الخليج العربي.

وفي عقد التسعينيات ساد التفاعل الجيوبولتيكي الإيجابي بين الدولتين في أعقاب الغزو العراقي للكويت، حيث وقفت إيران داعمة للكويت ورافضة للغزو ولأي تعديل في حدود الكويت مع العراق، بما قد يغير من ميزان القوىٰ لصالح العراق ويهدد أمن الخليج. واستمر التفاعل الجيوبولتيكي بشكله الإيجابي في بداية الألفية الثالثة، باتفاق الكويت وإيران علىٰ رفض الحل العسكري لأزمة العراق مع الولايات المتحدة بشأن أسلحة الدمار الشامل. أما في نهاية العقد الأول من القرن 21 وبشأن التصعيد العسكري ضد إيران من قِبَل المجتمع الدولي بشأن برنامج إيران النووي، فكان التفاعل الكويتي مع الموقف تفاعلًا براجماتيًّا؛ بأن أيدت الكويت حق إيران في التطبيق السلمي للتكنولوجيا النووية، وأعلنت رفضها التدخل العسكري ضد إيران علىٰ خلفية برنامجها النووي بما يهدد أمن منطقة الخليج واستقرارها.

2- الجرف القاري[61]:

تمثل قضية الحدود البحرية والجرف القاري بين الكويت وإيران محددًا من أهم من المحددات التي تحكم التفاعل الجيوبولتيكي بين البلدين، فقد برز النزاع حول هذه القضية في خمسينيات القرن العشرين نتيجة لتداخل الامتيازات الممنوحة للشركات النفطية للتنقيب في مياه الخليج، ففي عام 1958م منحت إيران لشركة النفط الإيرانية - الأمريكية (IPAC) امتيازًا للتنقيب في مياه الخليج، وقد تداخل نطاق هذا الامتياز مع امتياز التنقيب الذي منحته الكويت في عام 1957م لشركة النفط العربية (AOC) للتنقيب في مياهها قُبالةَ المنطقة المحايدة مع السعودية[62]، وتكرر الأمر في عام 1961م عندما اعترضت الكويت علىٰ مساحة امتياز النفط الذي منحته إيران لشركة IPAC، وأكدت أنه يتداخل مع مساحة امتياز النفط الذي منحته الكويت لمجموعة شـل (Shell) الكويتية في يناير 1961م، وجاء رد الفعـل الإيراني بأن الكويت هي التي جارت علىٰ الجرف القاري لإيران.

وأصبح النزاع أمرًا واقعيًا في الأول من أبريل 1963م، عندما قامت شركة النفط الإيرانية الوطنية (NIOC) بالتنقيب الفعلي عن النفط والغاز في منطقة الحدود المشتركة للجرف القاري بين البلدين في شمالي الخليج. وهذا الفعل أوجد توترًا في العلاقة بين البلدين، بدا في اعتراض الكويت على عملية التنقيب التي تقوم بها إيران، مؤكدة أن ذلك العمل هو بمثابة انتهاك للسيادة الكويتية؛ لأن إيران تقوم بالحفر بحثًا عن النفط والغاز في منطقة الحدود المشتركة بين الدولتين، والتي لم يتم التوصل إلى اتفاق حول ترسيمها[63].

وفي ردة فعل من الدولتين على ذلك الأمر، اجتمع وزيرا خارجيتي البلدين في عام 1964م بغرض فحص قضية الحدود البحرية بينهما، وتوصلا إلى تنظيم مشروع لدراسة الأمر، كان من نتائجه توقيع الدولتين في يونيو 1965م مسودة اتفاقية تمهد لترسيم الحدود البحرية والجرف القاري بينهما. وقد نصت المسودة على تشكيل لجنة مشتركة من الخبراء من الطرفين لهذا الشأن، وعلى تجاهل كل من الجزر الصغيرة ومياه الجزر التي شأنها أن تعقد ترسيم الحدود. ومع ذلك لم تُفعل الاتفاقية بشكل جدي، ولم يتم ترسيم الحدود البحرية بينهما، وقد يرجع ذلك إلى رغبة الدولتين في ترسيم الحدود البحرية مع العراق أولًا، تجنبًا لتجدد مطالبات العراق بشأن حدودها البحرية مع الدولتين[64].

والواقع أن الخلاف بين الكويت وإيران حول حدودهما البحرية المشتركة في منطقة الجرف القاري الواقعة بينهما، له أسباب جغرافية ترتبط بوجود مجموعة من الجزر في الخليج العربي بين الدولتين، وأهم تلك الجزر جزيرة فيلكا الكويتية التي تبعد عن الساحل الكويتي بمسافة 11,3 ميلًا بحريًا (20كم)، وجزيرة «خارج» الإيرانية التي تبعد عن الساحل الإيراني بمسافة 16 ميلًا بحريًا (تقريبًا 30كم)، وتريد إيران أن تكون جزيرة «خارج» موضعًا لإحدى نقاط تحديد خط الأساس المستقيم Straight Baseline[65].

فقد ذكر المرسوم الإيراني الصادر في 21 يوليو 1973م لتحديد البحر الإقليمي الإيراني[66]، أن النقطة رقم (3) لتحديد خط الأساس المستقيم تقع على الساحل الجنوبي لجزيرة «خارج»، وإحداثياتها هي 29° 12′ 29″ شمالًا و40° 18′ 50″ شرقًا[67]، وبذلك تَعُدُّ إيران تلك الجزيرة هي الحد الخارجي لقياس امتدادها القاري وليس الساحل الإيراني، ومنها يبدأ خط الأساس الذي يبدأ منه قياس بحرها الإقليمي باتجاه الكويت (شكل 3).

شكل (3): مطالب إيران في الجرف القاري بالخليج العربي

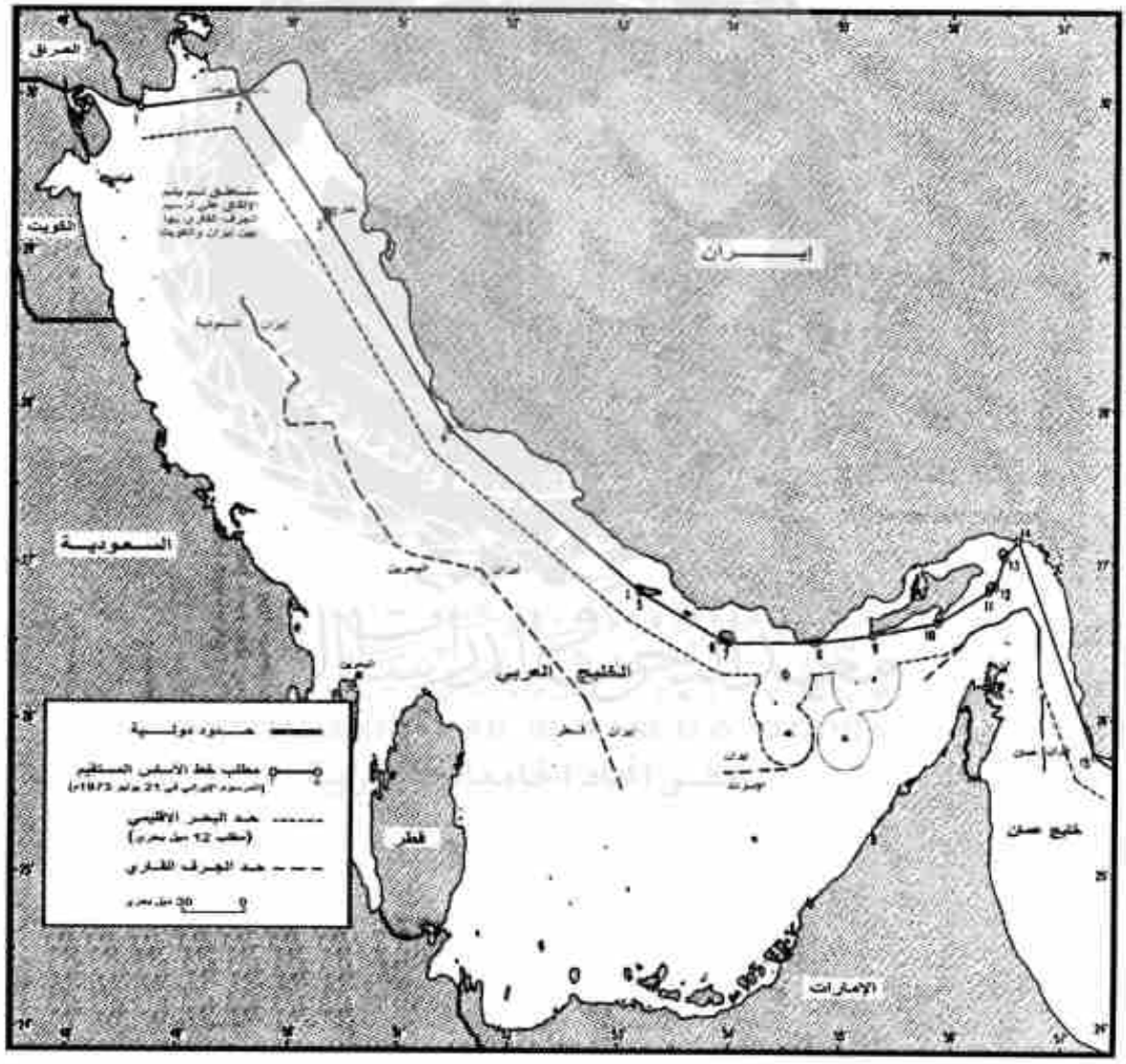

Source: Roach et al., 1994, 40.

وبهذا الفعل تريد إيران أن توسع مجالها البحري على حساب المجال البحري للكيان الكويتي، فقطاع خط الأساس الإيراني الممتد من النقطة رقم (2) - الواقعة على رأس بهرجان Ras Bahrgan وإحداثياتها 50° 59' 29" شمالًا و 55° 33' 49" شرقًا - إلى النقطة رقم (3) على جزيرة «خارج»، طوله 61 ميلًا بحريًا، يدفع حد البحر الإقليمي لإيران صوب البحر أكثر من 20 ميلًا بحريًا، مُقاسًا من أدنى جزر قُبالةَ الساحل الإيراني، وبالتالي فهو يضيف مساحة تقدر بنحو 868 كم^2 مياهًا داخلية لإيران، ينبغي أن تكون جزءًا من البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة Economic Exclusive Zone (EEZ) لإيران قبالة الكويت، وهذا يكفل لإيران حق السيطرة على حقل بترول سورش Soroosh Oil Field[68]. وفي الوقت الذي تريد فيه إيران إدراج جزيرة «خارج» في تحديد خط الأساس لبحرها الإقليمي، تنفي ذلك المبدأ عن جزيرة «فيلكا» الكويتية، وتريد ألا يكون لها أثر في تحديد الحدود البحرية والجرف القاري بين الدولتين، وتستند إيران في تسويغ ذلك على خط أنابيب البترول الممتد رابطًا الجزيرة باليابس الإيراني[69].

ومنذ توقيع اتفاقية يونيو 1965م بين الكويت وإيران بشأن الجرف القاري، لم تكن القضية محلًا للنزاع والتوتر حتى فبراير عام 2000م، عندما قامت إيران بأعمال بحث وتنقيب في المياه المشتركة مع الكويت، وتحديدًا في منطقة حقل الدرة[70] (شكل 4) لمدة استمرت ما يقرب من ثلاثة شهور. والفعل الجيوبولتيكي الإيراني السابق صاحَبه رد فعل كويتي، تَمثَّل في الاحتجاج على أعمال الحفر والتنقيب، وكان من نتائجه: توقف الأعمال، وإعلان إيران أنها قامت بأعمال الحفر في الموقع البحري وفقًا لقواعد القانون الدولي، وليس لديها نية لخلق خلاف أو توتر مع دولة الكويت[71].

شكل (4): حقول النفط الرئيسة في الجرف القاري بين الكويت وإيران

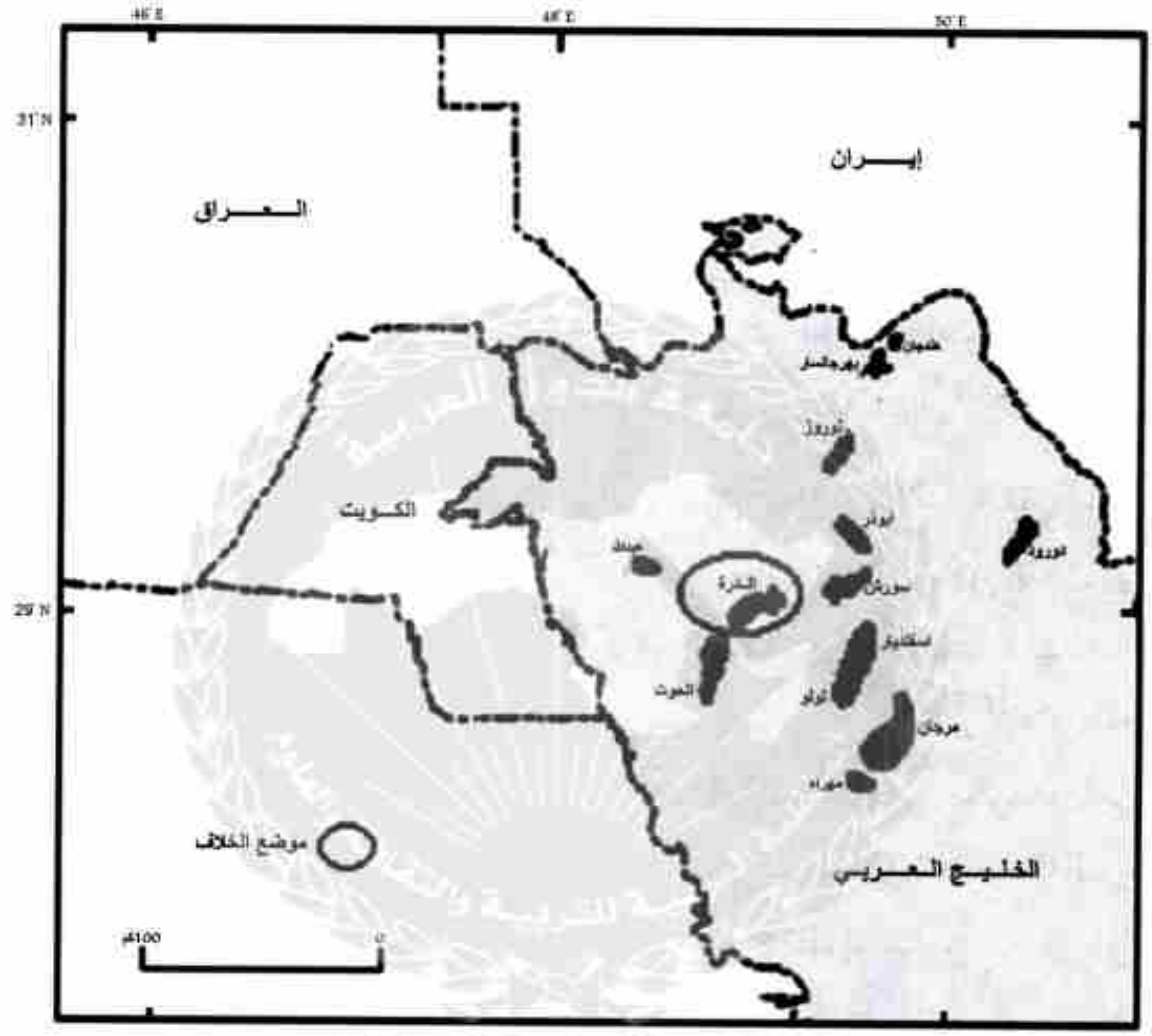

Source: Fox & Ahlbrandt, 2002, 7.

ومنذ ذلك التاريخ بدا أثر إشكالية ترسيم الحدود البحرية والجرف القاري على التفاعل الجيوبولتيكي بين البلدين، ففي نوفمبر 2003م، أعلنت الكويت أنه في حال فشل المفاوضات الثنائية لحل الخلاف بشأن ترسيم الحدود البحرية والجرف القاري مع إيران، وخاصة الأمر المتعلق بشأن حقل الدرة، سيتم نقل القضية الخلافية إلى محكمة العدل الدولية[72]. فالكويت تولي أهمية كبيرة لحل مسألة الجرف القاري مع إيران بشكل يرضي البلدين؛ لأن الكويت

حددت حدودها مع جميع جيرانها - العراق والسعودية - ولم يتبق لها إلا حدودها البحرية مع إيران، وهي - الكويت - لديها حساسية شديدة تجاه موضوع الحدود، وذلك لارتباط الصورة الذهنية للحدود في الوجدان الكويتي بالخلاف الحدودي مع العراق الذي انتهى بغزو أراضيها. وعلى الجانب الآخر أعلنت إيران أن مسألة ترسيم الحدود البحرية مع الكويت مسألة ثنائية، ومسائل الحدود تأخذ وقتًا طويلًا لحلها، وأعربت عن أملها في التوصل إلى اتفاق نهائي في ظل استمرار المفاوضات بين خبراء البلدين في هذا الشأن[73].

وفي إطار سعي الكويت لترسيم الجرف القاري وحل إشكالية حقل الدرة مع إيران قدمت في ديسمبر 2009م عددًا من الملحوظات بهذا الشأن، إلا أن إيران أحالتها إلى لجنة فنية لدراستها، وهو إجراء - كما ترى الكويت - يهدف إلى إطالة أمد التفاوض والمماطلة في حل هذا الملف المتنازع عليه[74]. حتى إنه في يناير 2011م أعلنت إيران بشكل مفاجئ، أنه إذا لم تستجب الكويت للعرض الإيراني بالتطوير المشترك لحقل الدرة الواقع في الجرف القاري بالمنطقة الحدودية المشتركة بينهما، فإنها ستقوم منفردة بتنفيذ مشروع تطوير شامل للحقل، وهذا الفعل الإيراني يمثل تعديًا على السيادة الكويتية وخرقًا لمبدأ حسن الجوار ولقواعد القانون الدولي للبحار ذات الصلة بموضوع النزاع[75]، والتي تؤكد على ضرورة إنهاء الخلاف قبل الحديث عن الاستغلال المشترك للثروات الطبيعية في الجرف القاري.

وجاءت ردة الفعل الكويتية على ما تقدم أن أعلنت فشل اللجنة الفنية التي تسعى لبحث ترسيم الجرف القاري بينها وبين إيران، وأن الجرف القاري يمثل الشوكة التي تهدد العلاقات الكويتية - الإيرانية[76].

وفي تطور للتفاعل بين البلدين بشأن الجرف القاري، اتفق الطرفان في أواخر 2011م، على أن يكون هناك اجتماع ثلاثي يجمع الكويت وإيران ومعهما السعودية لحل هذه الإشكالية، من خلال تشكيل لجنة من الخبراء والفنيين من الدول الثلاث لتحديد الجرف القاري ورسمه[77]. وذلك لأن جزءً من الجرف القاري موضع النزاع بين إيران والكويت يقع ضمن الجرف القاري للمنطقة المقسومة: السعودية - الكويتية[78]. لذلك فدخول الكويت والسعودية بوصفهما طرفًا واحدًا في التفاوض مع إيران، بشأن تحديد الحدود البحرية قبالة المنطقة المقسومة، هو مطلب قانوني صحيح.

ومما سبق يتبين أن التفاعل الجيوبولتيكي بين إيران والكويت في ما يخص قضية ترسيم الحدود البحرية والجرف القاري بينهما، قد مر بمراحل عدة ما بين الصعود والهبوط، أي ما بين النمط الإيجابي والنمط السلبي للتفاعل. وقد بدا من رصد التفاعل في هذا الشأن، أن الكويت في تفاعلها الجيوبولتيكي بشأن هذه القضية دائمًا ما كان يتخذ النمط الإيجابي، لرغبتها الجادة في إغلاق ملف الحدود مع إيران بما يخدم الطرفين. أما إيران فتراوح تفاعلها الجيوبولتيكي في ما يخص الجرف القاري ما بين النمط السلبي تارة والإيجابي تارة أخرى، وذلك نتيجة للتعدي على المناطق المشتركة ومحاولة استغلالها منفردةً في بعض الأحيان، أو المماطلة في إنهاء القضية في أحيانٍ أخرى، بهدف الضغط على الكويت لتقبل في النهاية بالشروط الإيرانية، ولتحقق إيران مكاسب مكانية في الجرف القاري على حساب الكويت.

وعمومًا يمكن القول: إن التفاعل الجيوبولتيكي بين إيران والكويت حول ترسيم الحدود البحرية والجرف القاري بينهما، يمكن وضعه في الصبغة

الإيجابية بصورة دائمة، من خلال عملية الترسيم وفقًا لقاعدة خط الوسط، مع بعض التعديلات حول جزيرتي «خارج وفيلكا»، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار دراستي العراق والسعودية، من خلال عرض القضية على لجنة مشتركة من خبراء الدول الأربع يُطلب منها رسم الحدود، مع مراعاة جميع العوامل الجغرافية والقانونية والتقنية وغيرها. وفي ما يخص استغلال الثروات والموارد الاقتصادية في المنطقة المشتركة ينبغي تنفيذ الاستغلال وفقًا لمبدأي توازن المصالح وعدم الإضرار بالغير.

3- الروابط الدينية - المذهبية:

يشير التركيب الديني للسكان في إيران والكويت (شكل 5) إلى التشابه الديني بين سكان الدولتين بوصفهما دولتين إسلاميتين في الأساس، لكنهما مختلفتان من حيث البناء المذهبي إلى حد كبير. فتقديرات عام 2015م تشير إلى أن التركيب الديني لدولة الكويت يتكون من 76,7٪ مسلمين و23,3٪ غير مسلمين، معظمهم مهاجرون للعمل في الكويت، أما إيران فالتركيب الديني يوضح أن بها نحو 99,4٪ مسلمين و 0,6٪ غير مسلمين[79]. ويتوزع المسلمون في الكويت مذهبيًا على طائفتين هما الطائفة السُّنية وتمثل 75-80٪ من مسلمي الكويت، والطائفة الشيعية وتمثل 20-25٪ من مسلمي الكويت[80]، ونصف هؤلاء الشيعة تقريبًا من أصول عربية، والنصف الآخر من أصول إيرانية وفدت إلى الكويت، وما يزالون يحتفظون بكثير من عناصر الثقافة الفارسية بما فيها اللغة[81].

شكل (5): التركيب الديني - المذهبي في إيران والكويت عام 2015م

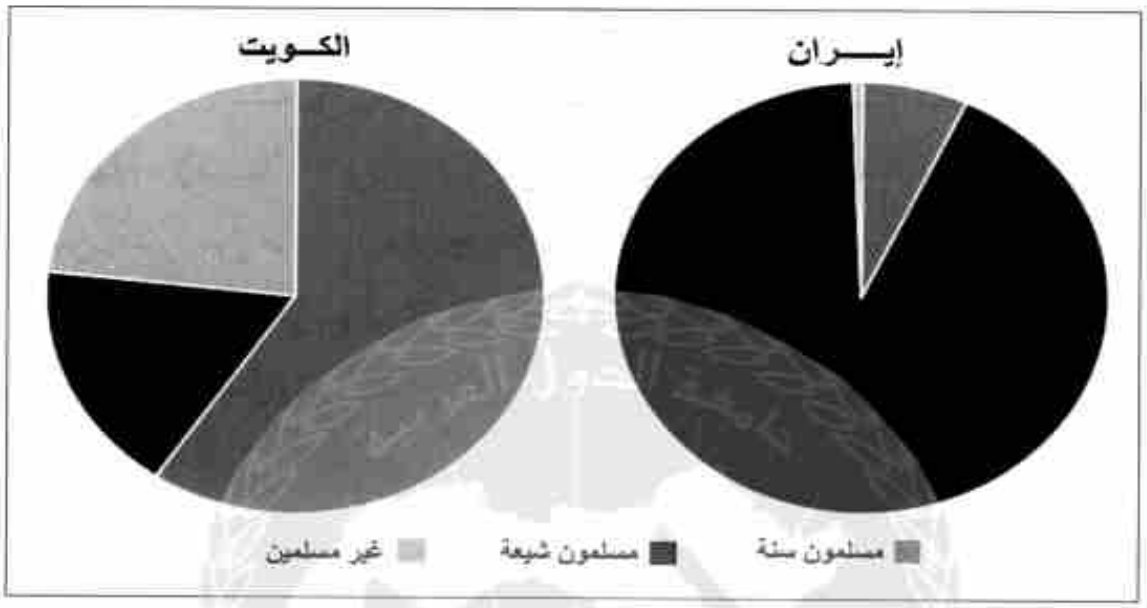

Source: CIA, 2015.

وبهذا يكون بدولة الكويت أقلية شيعية كبيرة تمثل نحو 17,3٪ من جملة السكان بالدولة، أي إن أكثر من سدس السكان بدولة الكويت ينتمون للطائفة الشيعية، يتركز معظمهم في مدينة الكويت، وهم مندمجون تمامًا في الحياة الاقتصادية والهيكل المهني للمجتمع الكويتي، وغالبيتهم من أتباع المذهب الجعفري[82]، مذهب الشيعة الاثني عشرية أو الشيعة الإمامية المنتشر في إيران، الدولة الشيعية الوحيدة في العالم، التي يمثل الشيعة فيها نسبة تتراوح بين 90-95٪ من جملة السكان بها[83].

وعليه فيتضح أن هناك امتدادًا دينيًا - مذهبيًا بين السكان في دولتي الكويت وإيران في ما يخص الطائفة الشيعية، ويمكن وصف هذا الامتداد بالاتصال الشيعي The Shia Connection بين الدولتين.

ويرجع الوجود الشيعي في الكويت إلى أواخر القرن الثالث الهجري عندما استولى القرامطة على هذه المنطقة، وفي العصور الحديثة لعبت الهجرة من إيران

دورًا كبيرًا في زيادة عدد الشيعة في الكويت، وكانت هذه الهجرة المنظمة والكثيفة تهدف إلى الإفادة من الثروة الناتجة من اكتشاف النفط، إضافة إلى رغبة إيران في تشكيل تجمعات شيعية كبيرة في الكويت، تسهّل على إيران سياساتها بالإقليم[84]. ولإيران منزلة خاصة لدى الشيعة الكويتيين؛ لأنها تحتضن كثيرًا من مراقد العلويين - الذين لجأوا إليها من ظلم الأمويين وتنكيل العباسين - والتي يحرصون على زيارتها والاعتكاف بها أيضًا، كما أنها تضم أهم مراكز التعليم الديني والثقافة الشيعية في العالم ممثلة في مدينة «قُمَّ» الإيرانية التي تعد قبلة للعالم الشيعي.

وقبل اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية في نوفمبر 1978م لم يكن يُلحظ أو يُسمع عن أية فروق بين السُّنة والشيعة في الكويت، لكن مع الثورة ضد نظام الشاه بدأت بذور التوتر الطائفي تطفو على السطح بين السُّنة والشيعة؛ لأن تلك الثورة كانت بمثابة إنذار ومصدر قلق بالنسبة للنظام القائم في الكويت؛ لخوفه من انتشار الأفكار الثورية الراديكالية بين الكويتيين، ولاعتقاده بأن مقابل النظام السني المحافظ في الكويت سيقوم في إيران نظام راديكالي شيعي المذهب، يختلف في ماهيته تمامًا عن النظام الملكي[85]. فمنذ اللحظات الأولى للثورة في إيران مَالَ شيعة الكويت نحوها متفاعلين معها[86].

وعندما انتصرت الثورة في إيران وسقط نظام الشاه في فبراير 1979م، ابتهجت الأقلية الشيعية الكويتية والجالية الإيرانية المقيمة في الكويت، ورحبتا بهذا الانتصار وباستقرار النظام المذهبي بها، وخرجت مظاهرات تأييد وتضامن مع الثورة الإيرانية مردِّدة شعاراتها، وهذا ما عرف بـ«تصدير الثورة الإسلامية لدول المنطقة». وتلك الأعمال أثارت استياء الحكومة الكويتية التي بادرت بمواجهة تلك المظاهرات بالقوة من خلال قوات الأمن، كما عملت على اتخاذ إجراءات

احترازية لحفظ الأمن والنظام في الدولة والسيطرة على الأقلية الشيعية وعلى الجالية الإيرانية، والتي كان من بينها سحب هويات المتظاهرين من الأقلية الشيعية وكذلك سحب هويات الإقامة من الإيرانيين وإبعادهم خارج الكويت[87].

ونتيجة للثورة الإيرانية وتفاعل الشيعة في الكويت معها، انقسموا وفقًا لتوجهاتهم وحَراكهم السياسي إلى ثلاث فئات هي:

1- الشيعة المطالبون بالتغيير.

2- الشيعة المطالبون بحقوقهم في إطار النظام السياسي القائم بالكويت، واعتبروا أن التمثيل السياسي في البرلمان والتواجد في المجلس القومي الكويتي هو أفضل ما يَصْبُون إليه.

3- الشيعة الموالون للنظام الكويتي والحريصون على بقاء ذلك النظام[88].

وتبعًا لواقع الأمر آنذاك، أيقنت الحكومة الكويتية بعد انتصار الثورة الإيرانية، خطر تفاعل الإيرانيين المقيمين بالكويت مع الثورة الإيرانية، وذلك بترويج أفكارها ومبادئها، فكان رد فعلها الشديد ناتجًا عن التوقع بأن الإيرانيين المقيمين بالكويت ينوون تغيير النظام السياسي فيها ويتمتعون بحماية حكومة إيران، لذلك كانت التظاهرات والتجمعات الشيعية والإيرانية في الكويت تُجابه من قِبَل القوات العسكرية الكويتية، ومن جانبها كانت السفارة الإيرانية بالكويت تسعى لتوفير الحماية لرعاياها من الإيرانيين وتقليل الأضرار الواقعة عليهم. وطورت الحكومة الكويتية من سياستها في مجابهة الإيرانيين بالكويت بأن عملت على سحب الهوية وإبعاد الرعايا الإيرانيين المقيمين بالكويت وخاصة عقب سيطرة مجموعة من الإيرانيين على المسجد الحرام في المملكة العربية السعودية في 21 نوفمبر 1979م، وتخوف الحكومة الكويتية من وقوع إجراءات مشابهة في الكويت، وشددت من إجراءاتها السابقة؛ سحب الهوية وإبعاد الرعايا

الإيرانيين من الكويت[89]، ويدلل على ذلك أنه في نهاية عام 1979م قد بلغ عدد الإيرانيين المبعدين من الأراضي الكويتية والعائدين إلى إيران أكثر من 2200 إيرانيًا[90]، أي إنه خلال العشرة أشهر التالية لانتصار الثورة الإسلامية في إيران سجل المتوسط الشهري لعدد الإيرانيين المبعدين من الكويت نحو 220 فردًا/الشهر.

ومع قيام الحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى) 1980- 1988م شهد التفاعل الجيوبولتيكي بين الكويت وإيران توترًا وعداءً واضحًا، وحدثت سلسلة من أعمال التخريب داخل الأراضي الكويتية خلال سنوات الحرب العراقية الإيرانية[91]، فعلى سبيل المثال عانت الكويت مما وصفته بـ«أعمال إرهابية» نفذتها جماعات محسوبة على إيران، تمثلت في تفجيرات عام 1983م والتي طالت السفارتين الأمريكية والفرنسية ومصالح حكومية كويتية[92]، وتعرض أمير دولة الكويت الشيخ «جابر الأحمد الصباح» إلى محاولة اغتيال في 25 مايو 1985م على يد مجموعة مدعومة من إيران، كما أنه في مارس 1987م أوفد الخميني عددًا من علماء الدين الشيعة المتطرفين للكويت؛ سعيًا إلى كسب التأييد من داخل أبناء الشعب الكويتي إلى جانب إيران في الحرب العراقية الإيرانية، لكن الحكومة الكويتية طردتهم بسبب مطالبتهم بإطلاق سراح عدد من المتورطين بالتفجيرات، ومحاولتهم إثارة الفتنة الطائفية والمشاكل في دور العبادة[93]، فضلًا عن ذلك قام الإيرانيون المقيمون في الكويت بمظاهرات وأعمال شغب في عام 1987م بتحريض من الحرس الثوري الإيراني[94]. وكان من نتائج تلك الأعمال استمرار الحكومة الكويتية في سياستها القائمة على إبعاد الرعايا الإيرانيين المقيمين بالكويت خارج الدولة، وقد قُدر عدد الإيرانيين المبعدين من الكويت خلال سنوات الحرب بنحو 50 ألف فرد[95]، أي إن المتوسط السنوي لعدد الإيرانيين المبعدين من الأراضي الكويتية خلال الحرب العراقية الإيرانية يقدر بنحو 6250 فرد/السنة.

ووصلت أزمة التوتر والتفاعل العدائي بين الكويت وإيران ذروتها عقب مهاجمة مجموعة من المتظاهرين الإيرانيين مبنى السفارة الكويتية في طهران في أغسطس 1987م، واحتجاز الدبلوماسيين الكويتيين بداخلها لفترة ليست بالقصيرة، وهذا الأمر دفع الكويت إلى إبعاد الدبلوماسيين الإيرانيين في سبتمبر 1987م بسبب نشاطهم التجسسي على الكيان الكويتي[96]، وانقطعت العلاقات الدبلوماسية منذ ذلك التاريخ حتى ديسمبر 1989م عندما عاد التمثيل الدبلوماسي والقنصلي بين البلدين على علاقات مبنية على حُسن الجوار[97].

ومع الغزو العراقي للأراضي الكويتية في عام 1990م كان للشيعة الكويتيين موقف وطني رائع ضد هذا الغزو، فقد رفضوا هذا الغزو وانخرطوا في المقاومة الشعبية ضد المحتل العراقي. كما أنهم رفضوا الحرب الأنجلو أمريكية على العراق في 2003م ونددوا بالعمليات العسكرية العنيفة التي تدمر المدن العراقية وتصيب السكان المدنيين، وأعلنوا رفضهم الاحتلال الأمريكي للعراق في بيان أصدروه في هذا الشأن، وهذا الموقف اتفق تمامًا مع الموقف الإيراني الرافض للغزو العراقي والاحتلال الأمريكي للعراق[98].

ويتضح مما سبق مدى قوة الروابط الدينية - المذهبية بين الشيعة في الكويت وإيران، تلك الروابط التي لها تأثير ودور كبير في التفاعل الجيوبولتيكي بين الدولتين سلبًا وإيجابًا. فقد مثلت تلك الروابط نقمة على التفاعل الجيوبولتيكي بين البلدين، خصوصًا بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1978م، وخلال سنوات الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988م. وكانت نعمة على التفاعل الجيوبولتيكي بين البلدين، خصوصًا بعد الغزو العراقي للكويت 1990م، حيث بدأت النظرة الكويتية تجاه إيران تتغير، فإيران التي كانت بالأمس معتدية صارت اليوم صديقة، وقد كان من شأن هذا التفاعل الإيجابي توسيع نفوذ الشيعة في الشأن الداخلي الكويتي.

4- التبادل التجاري:

يشير مصطلح «التبادل التجاري Trade Exchange» على المستوى الدولي، إلى عملية التبادل الطَّوعي بين الدول للسلع و/أو الخدمات أو كليهما معًا، وذلك بهدف تقوية العلاقات بينها ودعم اقتصاداتها، وعادة ما يكون هذا التبادل بوضع اتفاقيات بين الدول التي تتبادل في ما بينها تجاريًا. وبهذا يمكن القول إن التبادل التجاري يعبر عن صورة من صور التفاعل الجيوبولتيكي ولكن في هيئة اقتصادية يتم بمقتضاها انتقال السلع والخدمات بين دول مختلفة.

ويعود التبادل التجاري بين دولتي إيران والكويت إلى ما قبل الاستقلال الكويتي، حيث كانت الكويت تمثل مركزًا رئيسًا لتجارة الترانزيت يخدم منطقة الخليج بالدرجة الأولى[99]، وييسر هذه العملية ويدعمها الجوار الجغرافي الذي يعد عاملًا مهمًا في هذا الشأن، وذلك من منطلق سهولة التصدير والاستيراد، فضلًا عن تبادل الزيارات لرجال الأعمال بين الدولتين.

وبعد الاستقلال انتعش التفاعل التجاري بين إيران والكويت بشكل رسمي، فخلال سبعينيات القرن العشرين وقعت الدولتان مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات لتوطيد التبادل التجاري وزيادته في ما بينهما، منها - على سبيل المثال - اتفاقية الترانزيت والتجارة في عام 1971م، والاتفاق التجاري عام 1975م[100]. ومع بداية ثمانينيات القرن العشرين اندلعت الحرب العراقية الإيرانية التي كان تأثيرها سلبيًا على التفاعل الجيوبولتيكي في جوانب التبادل التجاري بين إيران والكويت، فقد توقفت حركة التجارة بين البلدين تمامًا، نظرًا لأن طرق النقل البرية والبحرية والجوية كانت مسرحًا للعمليات العسكرية خلال سنوات تلك الحرب[101]. وزاد الأمر تعقيدًا الغزو العراقي للكويت في سبتمبر من عام 1990م وما تلاه من حرب تحرير الكويت، إلا أنه بعد انتهاء الحرب واستقرار الإقليم عاد التبادل التجاري بين الدولتين ليتخذ

الهيئة الإيجابية للتفاعل. وللوقوف على تطورات التفاعل التجاري بين إيران والكويت بعد حرب التحرير وحتى الآن يمكن الإفادة من البيانات الواردة في (الجدول 1 والشكل 6) في ما يلي:

جدول (1): التبادل التجاري بين إيران والكويت
خلال الفترة 1991- 2014م

(مليون دينار كويتي)

السنة	الصادرات الكويتية لإيران		الواردات الكويتية من إيران		الجملة	
	القيمة	٪ للتغير	القيمة	٪ للتغير	القيمة	٪ للتغير
1991	3,083	-	4,263	-	7,346	-
1992	4,91	59,3	11,050	159,2	15,96	117,3
1993	3,235	34,1-	15,277	38,3	18,512	15,99
1994	2,597	19,7-	26,093	70,8	28,69	54,98
1995	4,092	57,6	24,636	5,6-	28,728	0,133
1996	4,710	15,1	19,813	19,6-	24,523	14,64-
1997	4,494	4,6-	18,374	7,3-	22,868	6,75-
1998	2,708	39,7-	22,098	20,3	24,806	8,47
1999	3,336	23,2	31,500	42,5	34,836	40,43
2000	4,500	34,9	35,316	12,1	39,816	14,29
2001	6,597	46,6	39,020	10,5	45,617	14,57
2002	7,793	18,1	43,813	12,3	51,606	13,13
2003	6,818	12,5-	56,510	29,0	63,328	22,71
2004	6,422	5,8-	62,502	10,6	68,924	8,84
2005	17,704	175,7	79,596	27,3	97,3	41,17
2006	28,987	63,7	96,690	21,5	125,677	29,16
2007	39,253	35,4	110,640	14,4	149,893	19,27
2008	34,543	12,0-	58,802	46,9-	93,345	37,73-
2009	26,833	22,3-	35,316	39,9-	62,149	33,42-
2010	32,204	20,0	31,181	11,7-	63,385	1,99
2011	22,731	29,4-	28,968	7,1-	51,699	18,44-
2012	24,951	9,8	46,527	60,6	71,478	38,26
2013	20,768	16,8-	53,698	15,4	74,466	4,18
2014	22,916	10,3	14,783	10,1	82,048	10,18
الجملة	335,353	-	1093,477	-	1428,83	-

المصدر: الصانع وآخرون، 2003؛ الإدارة المركزية للإحصاء، 2001-2014.

شكل (6): تطور التبادل التجاري بين إيران والكويت (1991-2014م)

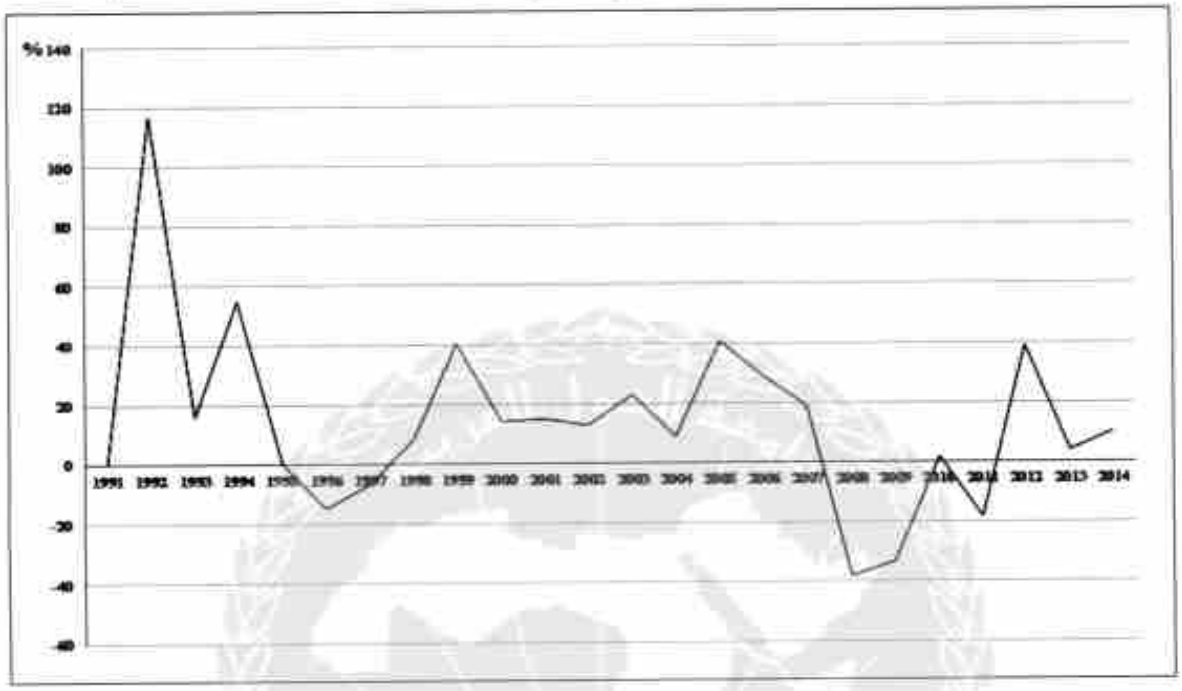

- بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري بين الكويت وإيران خلال الفترة 1991-2014م، نحو 1,43 مليار دينار كويتي، بمتوسط سنوي للتبادل بلغ نحو 59,5 مليون دينار كويتي. وتشير الخارطة الزمنية لتطور التفاعل التجاري بين الكويت وإيران خلال الفترة محل الدراسة إلى أن التبادل التجاري بين الدولتين قد تضاعف بنحو 11,2 مرة، مسجلًا متوسط زيادة سنويًا بلغ 3,11 مليون دينارًا، ومعدل نمو سنوي بلغ نحو 17,9٪. ويمكن تفسير هذا التطور والنمو في التفاعل التجاري بين البلدين في ربع القرن الأخير بالآتي:

1- انفتاح إيران على العالم الخارجي وخاصة منذ عهد الرئيس محمد خاتمي، الذي أعلن عن رغبة بلاده في دعم علاقاتها وتوثيقها مع دول الخليج، فقد شكلت إيران مجلسًا أعلى لبحث آليات تطوير العلاقات بين ضفتي الخليج.

2- دعم الكويت لهذا التوجه الإيراني من خلال تشجيع المستثمرين ورجال الأعمال الكويتيين على الاستثمار في إيران.

3- تشكيل لجنة الصداقة البرلمانية الكويتية/الإيرانية في عام 2000م، والتي على رأس مهامها فتح آفاق جديدة للتعاون التجاري بين البلدين وتفعيله.

4- التحولات الدولية المعاصرة كالعولمة وتحرير التجارة العالمية، التي تمثل تحديات متعاظمة تواجه منطقة الخليج العربي، وتفرض على دوله التعاون التجاري في ما بينها لصالحها.

5- حالة الاستقرار في العلاقات السياسية بين الكويت وإيران، والتي تمثل السياج الآمن لحماية التجارة وتطورها بين البلدين[102].

6- حرص البلدين على إيلاء التفاعل التجاري بينهما اهتمامًا كبيرًا، وتوقيعهما اتفاقية في أكتوبر 1999م تتعلق بالتعاون التجاري للمناطق الحرة، وتهدف إلى نقل البضائع عن طريق البحر[103].

- بلغ إجمالي صادرات الكويت إلى إيران خلال الفترة 1991-2014م أكثر من 335 مليون دينار كويتي، وهي بذلك تمثل نحو 23,5٪ من جملة التبادل التجاري بين البلدين، أي إن صادرات الكويت إلى إيران خلال ربع القرن الأخير تمثل نحو ربع حجم التبادل التجاري بينهما. وقد تميزت الصادرات الكويتية المتجهة نحو الأسواق الإيرانية بالخصائص التالية:

1- بلغ المتوسط السنوي للصادرات الكويتية إلى إيران نحو 14 مليون دينار.

2- سجَّل متوسط الزيادة السنوي في الصادرات الكويتية لإيران نحو 0,83 مليون دينار.

3- قُدر معدل النمو السنوي في الصادرات الكويتية لإيران بنحو 26,6٪.

وبالنظر إلى الخارطة الزمنية لتطورات الصادرات الكويتية إلى إيران خلال فترة الدراسة، يتضح أن أدنى قيمة سجلتها الصادرات هي نحو 3,1 مليون دينار، وكانت في عام 1991م ذلك العام الذي مثَّل انفراجة للتفاعل التجاري بين

البلدين بعد حرب تحرير الكويت من الغزو العراقي، بينما أعلى قيمة سجلتها الصادرات الكويتية لإيران كانت في عام 2007م وقد بلغت نحو 39,3 مليون دينار، وما بين هاتين القيمتين مرت الصادرات بصعود وهبوط خلال سنوات ربع القرن الأخير. فعلى سبيل المثال وخلال سنوات عقد التسعينيات من القرن العشرين، نمت الصادرات الكويتية لإيران في عام 1992م إلى 4,9 مليون دينار، محققة نسبة تغير موجبة بلغت 59,3٪ عن عام 1991م، وهذا يعني أن الصادرات الكويتية لإيران نمت في هذا العام بما يقرب من ثلاثة أخماس حجم صادرات العام السابق له. وعلى الرغم من النمو السابق للصادرات الكويتية نحو السوق الإيراني فإنها تراجعت إلى 3,2 مليون دينار و2,6 مليون دينار في عامي 1993م و1994م على التوالي بنِسَب تغير سالبة بلغت -34,1٪ و -19,7٪ على التوالي. وخلال سنوات الألفية الثالثة سجلت الصادرات الكويتية للأسواق الإيرانية حالات من الصعود وأخرى من الهبوط، ففي عام 2000م كانت قيمة الصادرات نحو 4,5 مليون دينار، وارتفعت إلى 6,6 مليون دينار في عام 2001م، ثم إلى 7,8 مليون دينار في عام 2002م، ثم تراجعت إلى 6,8 مليون دينار و6,4 مليون دينار في عامي 2003م و2004م على التوالي، ويرجع ذلك لعدم استقرار منطقة الخليج بسبب الحرب الأمريكية على العراق في عام 2003م. ومنذ 2005م وهي في نمو دائم حتى 2007م؛ إذ إنها نمت من 17,7 مليون دينار إلى 39,3 مليون دينار، ثم تراجعت إلى 22,7 مليون و20,8 مليون دينار في عامي 2011و2013م على التوالي، ويرجع ذلك لحالة عدم الاستقرار التي أصابت منطقة الخليج بسبب انتفاضات الربيع العربي في بعض دوله.

وهذا يعني أن الحركة الزمنية للصادرات الكويتية للأسواق الإيرانية حركة متذبذبة بين الصعود تارة والهبوط أخرى. وبالنظر إلى المركَّب السلعي للصادرات الكويتية إلى إيران يتبين أن أهم هذه السلع هي أجهزة تكييف الهواء والشاي

وقطع غيار السيارات والأجهزة الكهربائية، وهي في معظمها سلع تعبر الكويت في صورة ترانزيت[104].

- سجلت واردات الكويت من إيران خلال ربع القرن الأخير قيمة بلغت نحو 1,1 مليار دينار كويتي، وهي بذلك تشكل نحو 76,5٪ من إجمالي حجم التبادل التجاري بين الدولتين، وهذا يعني أن واردات الكويت من إيران تعادل أكثر من ثلاثة أمثال صادرات الكويت إلى إيران.

وتتمثل أهم خصائص الواردات الكويتية من الأسواق الإيرانية بما يلي:

1- بلغ المتوسط السنوي للواردات الكويتية من دولة إيران نحو 45,6 مليون دينار كويتي، وهو ما يعادل نحو 3,3 مرةً قدر متوسط صادرات الكويت لإيران سنويًا.

2- سجل متوسط الزيادة السنوي للوردات الكويتية من السوق الإيراني نحو 2,3 مليون دينار، وهو ما يقابل نحو 2,8 مرةً قدر متوسط زيادة صادرات الكويت لإيران سنويًا.

3- قُدر معدل النمو السنوي لواردات الكويت من إيران بأكثر من 18٪، وهو يعادل أكثر من ثلثي معدل النمو السنوي للصادرات الكويتية لإيران.

وبمراجعة خارطة التطور الزمني للواردات الكويتية من السوق الإيراني خلال الفترة محل الدراسة، يتضح أن أدنى قيمة سجلتها كانت في عام 1991م وهي نحو 4,4 مليون دينار، وأعلى قيمة سجلتها كانت في عام 2007م وقد بلغت نحو 110,6 مليون دينار، وما بين القيمتين السابقتين شهدت الواردات الكويتية من إيران حالات من الصعود وأخرى من الهبوط، فعلى سبيل المثال خلال النصف الأول من عقد التسعينيات استمرت الواردات في الصعود حتى عام

1994م حيث سجلت 26,1 مليون دينار، وبعد هذا العام أخذت في الهبوط حتىٰ وصلت 18,4 مليون دينار في عام 1997م، بعد هذا العام أخذت في الصعود حتىٰ بلغت قمتها في عام 2007م، مسجلة قيمة بلغت 110,6 مليون دينار، ثم أخذت تتراجع حتىٰ عام 2011م وسجلت فيه قيمة بلغت 28,97 مليون دينار، ومع عام 2012م عاودت الصعود حتىٰ بلغت في عام 2014م 59,1 مليون دينار، لكنها لم تصل إلى المستوىٰ الذي كانت عليه في عام 2007م. وبهذا يتضح أن الحركة التطورية للواردات الكويتية القادمة من الأسواق الإيرانية حركة متذبذبة بين الصعود والهبوط.

❋

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF THE ARAB RESEARCH AND STUDIES
مكتب الدراسات الاقتصادية

الخاتمة:

بعد اختبار الفروض التي وضعت لدراسة محددات التفاعل الجيوبولتيكي بين دولتي إيران والكويت، والتي على أساسها يتشكل سلوك كلا الدولتين تجاه الأخرى، يمكن الخروج بالنتائج التالية:

أولًا: تبين عدم صدق الفرضية الأولى؛ لأن هناك علاقة وطيدة بين الحروب والتوترات التي تقع بمنطقة الخليج العربي والتفاعل الجيوبولتيكي بين دولتي إيران والكويت؛ إذ إنه من خلال دراسة هذه العلاقة اتضح الآتي:

- سيطر على التفاعل الجيوبولتيكي بين إيران والكويت خلال عقد الستينيات من القرن العشرين النمط الإيجابي، كنتيجة لتأييد إيران لاستقلال الكويت ومساندتها في أزمتها مع العراق عندما أعلن في عام 1961 أن الكويت جزء من أراضيه.

- تأرجح التفاعل الجيوبولتيكي بين إيران والكويت في عقد السبعينيات ما بين النمط السلبي والنمط الإيجابي، فكان النمط السلبي صدًى لكل من:

1- الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث في عام 1971م وموقف الكويت المساند للإمارات ضد إيران.

2- انطلاق الثورة الإسلامية في إيران في 1978م وموقف الكويت ضد قادتها.

أما النمط الإيجابي فكان نتيجة للآتي:

1- للهجوم العراقي على قوات الحدود الكويتية في الصامتة والعبدلي والتوغل لمسافة ثلاثة كيلومترات، وإعلان إيران وقوفها مع الكويت واستعدادها للدفاع عنها.

2- انتصار الثورة الإسلامية في إيران في 1979م وسعي الكويت لتطبيع علاقاتها مع النظام الجديد.

- ساد نمط التفاعل الجيوبولتيكي السلبي بين إيران والكويت خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين، كردة فعل للاعتداءات المكانية الإيرانية على الكويت لوقوفها في صف العراق ضد إيران في أثناء الحرب الإيرانية - العراقية، بينما هيمن النمط الإيجابي على التفاعل الجيوبولتيكي بين إيران والكويت خلال عقد التسعينيات بسبب دعم إيران للكويت ضد الغزو العراقي.

- اتخذ التفاعل الجيوبولتيكي بين إيران والكويت شكلًا إيجابيًّا في بداية الألفية الثالثة، فقد اتفقت الدولتان على رفض الحل العسكري لأزمة العراق مع الولايات المتحدة. وفي نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين اتخذ التفاعل الكويتي بشأن برنامج إيران النووي هيئة براجماتية، حيث أيدت الكويت حق إيران في التطبيق السلمي للتكنولوجيا النووية، وأعلنت رفضها التدخل العسكري ضد إيران على خلفية برنامجها النووي بما يهدد أمن منطقة الخليج واستقرارها.

ثانيًا: أثبتت الدراسة صدق الفرضية الثانية؛ لأن قضية ترسيم الحدود البحرية بين إيران والكويت تسوق التفاعل الجيوبولتيكي بين البلدين إلى النمط السلبي، بسبب الاختلاف والتعارض حول تحديد خطوط الأساس، التي على أساسها يتحدد استغلال موارد المنطقة المشتركة بين الدولتين، فمن الدراسة تبين الآتي:

- تريد إيران أن يكون لجزيرة «خارج» التي تبعد 30 كم عن الساحل الإيراني، تأثير كامل في تحديد البحر الإقليمي لها، بأن تكون موضعًا لإحدى نقاط خط الأساس. وفي الوقت ذاته تنفي ذلك الأمر عن جزيرة «فليكا» الكويتية التي تبعد 20 كم عن الساحل الكويتي.

- اعتراض الكويت على عملية التنقيب التي تقوم بها إيران في شمالي الخليج في منطقة الحدود المشتركة للجرف القاري بين البلدين؛ لأنه بمثابة انتهاك للسيادة الكويتية؛ لأن الحفر يتم في منطقة مشتركة بين الدولتين لم يتم الاتفاق بشأن ترسيم الحدود فيها.

- يمكن وضع التفاعل الجيوبولتيكي بين إيران والكويت حول ترسيم الجرف القاري بينهما، في النمط الإيجابي بصورة دائمة، من خلال:

1- إتمام عملية الترسيم وفقًا لقاعدة خط الوسط مع بعض التعديلات حول جزيرتي «خارج وفيلكا».

2- ضرورة الأخذ في الاعتبار مشاركة دولتي العراق والسعودية، بتشكيل لجنة مشتركة من الدول الأربع لرسم الحدود.

3- استغلال الثروات والموارد الاقتصادية في المنطقة المشتركة وفقًا لمبدأي توازن المصالح وعدم الإضرار بالغير.

ثالثًا: برهنت الدراسة على عدم صدق الفرضية الثالثة؛ لأن الامتداد الديني - المذهبي بين السكان في إيران والكويت في ما يخص الطائفة الشيعية، لم يعمل على بناء تفاعل جيوبولتيكي إيجابي بين الدولتين بشكل دائم، ففي بعض الأحيان خلق تفاعلًا إيجابيًا، وفي الأحيان الأخرى أوجد تفاعلًا سلبيًا. فمن الدراسة تبين الآتي:

- لم تمثل الروابط الدينية - المذهبية عاملًا إيجابيًا على التفاعل الجيوبولتيكي بين إيران والكويت بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران.

- شكلت الروابط الدينية - المذهبية عامل ضغط على التفاعل الجيوبولتيكي بين إيران والكويت خلال الحرب العراقية - الإيرانية 1980-1988م، وذلك بحدوث سلسلة من أعمال التخريب داخل الأراضي الكويتية.

- بدت الروابط الدينية - المذهبية نعمة على التفاعل الجيوبولتيكي بين إيران والكويت بعد الغزو العراقي للكويت 1990م؛ لانخراط الشيعة الكويتيين والايرانيين المقيمين في الكويت في المقاومة ضد المحتل العراقي، بما يتفق مع الموقف الإيراني.

رابعًا: أثبتت الدراسة صدق الفرضية الرابعة؛ لأن التبادل التجاري بين دولتي إيران والكويت يعضد التفاعل الجيوبولتيكي الإيجابي بينهما، خاصة عند استقرار المنطقة وخلوها من الصراعات. فمن الدراسة اتضح الآتي:

- توقف التفاعل التجاري بين إيران والكويت خلال الحرب العراقية - الإيرانية، نظرًا لتوتر العلاقة بين البلدين، واستغلال طرق النقل البرية والبحرية والجوية في العمليات العسكرية.

- انتعش التفاعل التجاري بين إيران والكويت في أعقاب تحرير الكويت من الغزو العراقي، فقد مثلت صادرات الكويت إلى إيران خلال الفترة 1991-2014م نحو 23,5٪ من جملة التبادل التجاري بين البلدين، بمتوسط سنوي بلغ نحو 14 مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي سجل نحو 26,6٪. في حين شكلت صادرات إيران إلى الكويت خلال ربع القرن الأخير نحو 76,5٪ من إجمالي حجم التبادل التجاري بين الدولتين، بمتوسط سنوي بلغ نحو 45,6 مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ أكثر من 18٪.

*

الهـوامش

(1) Pitzl, G. (2004). Encyclopedia of human geography. London: Greenwood Publishing Group, Inc. p. 235; Gregory, D., et al. (2009). Dictionary of human geography. Chichester: Willey-Blackwell. P. 713, adapted.

(2) Witherick, M., et al. (2001). A Modern Dictionary of Geography. 4th edition. London: Arnold. P. 250; Warf, B. (ed.) (2006). Encyclopedia of human geography. London: SAGE Publications, Inc. p. 456, adapted.

(3) Gregory, D., et al. (2009). Op. cit. p. 713.

(4) Valkenburg, S.; Stotz, C. (1954). Elements of political geography. 2nd edition. New York: Prentice-Hall, Inc. p. 3.

(5) كارل دويتش (1983)، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة شعبان محمد محمود، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص125، بتصرف.

(6) وروبك موراي (2013)، جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، ترجمة سعيد منتاق، سلسلة عالم المعرفة، العدد (397)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص227.

(7) بيتر تيلور ؛ كولن فلنت (2002)، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي - الدولة القومية - المحليات، ترجمة عبد السلام رضوان وإسحاق عبيد، سلسلة عالم المعرفة، العدد (282)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص95، بتصرف.

(8) كارل دويتش (1983)، مرجع سبق ذكره، ص4، بتصرف.

(9) محمود توفيق (2011)، الدولة في عالم بلا حدود: دراسة في الجغرافيا السياسية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ص132، بتصرف.

(10) Cohen, S. (1973). Geography and politics in a world divided. 2nd edition. New York: Oxford university press. p. 16-17, adapted.

(11) Valkenburg, S.; Stotz, C. (1954). op. cit. p. 3.

(12) محمود توفيق (2011)، مرجع سبق ذكره، ص132، بتصرف.

(13) Claval, P. (2009). Geohistory. In M. Ktichin & N. Thrift, (Eds.). International encyclopedia of human geography (p. 429-434). Vol.4. Amsterdam: Elsevier Ltd. P. 429-430.

(14) يشير مصطلح «الأمن Security» لغويًا إلى أن تكون سليمًا من الأذى أو الضرر أو الهجوم (Collin, 2004, 223). واصطلاحًا يشير «الأمن» إلى الترتيبات التي تهدف إلى الحفاظ على السلام كحالة طبيعية بين الدول، وتجعل فرص الحرب أقل احتمالًا، وتوفر للمفاوضات أفضلية تسمو على النزعة القتالية Belligerence (Scruton, 2007, 623). ويعود استخدام مصطلح «الأمن» إلى بدايات الحرب الباردة، حينما ظهر اتجاه في الأدبيات يبحث في كيفية

تحقيق الأمن وتلافي الحرب، وكان من نتائجه بروز نظريات الردع والتوازن. ومنذ ذلك التاريخ انتشر استخدام مفهوم «الأمن» بمستوياته المختلفة طبقًا لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية. وحيث إن الدول تحمل همًّا أساسيًا هو حماية سيادتها، فإن الأمن يشكل همها الأول، ولا يكون النقاش حول الأمن مجديًا إلا في إطار الحديث عن السلوك بين الدول Interstate Behaviour (Griffiths & O'Callaghan, 2002, 289-291).

(15) Gregory, D., et al. (2009). Op. cit. p. 672.

(16) صنفا Valkenburg, S.; Stotz, C. الدول حسب الحجم المساحي إلى سبع فئات هي:

1- دول عملاقة Gaint ومساحتها أكبر من 2 مليون ميل^2.

2- دول كبيرة جدًا Very large وتتراوح مساحتها بين 500 ألف - أقل من 2 مليون ميل^2.

3- دول كبيرة Large وتتراوح مساحتها بين 100 ألف - أقل من 500 ألف ميل^2.

4- دول متوسطة Medium وتتراوح مساحتها بين 25 ألف - أقل من 100 ألف ميل^2.

5- دول صغيرة Small وتتراوح مساحتها بين 10 ألف - أقل من 25 ألف ميل^2.

6- دول صغيرة جدًا Very Small وتتراوح مساحتها بين ألف - أقل من 10 ألف ميل^2.

7- دول صغرى Miniature وتقل مساحتها عن ألف ميل^2 (Valkenburg & Stotz,1954, 53-59).

(17) الفكرة مستوحاة من الأفكار الواردة في (مقلد، 1984، 9-12).

(18) محمد الطناحي (2011)، النفط وعلاقات الكويت السياسية بدول الجوار 1911-1990م، الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ص179.

(19) Gregory, D., et al. (2009). Op. cit. P. 672.

(20) قحطان فرهود (2008)، العلاقات الكويتية - الإيرانية 1961-1990: دراسة تاريخية، مجلة الفتح، 4: 6، ص145.

(21) عبد الرضا همداني (2000)، العلاقات السياسية الإيرانية الكويتية 1961- 1998م، خاور ميانة، 4، ص1-2.

(22) قحطان فرهود (2008)، مرجع سبق ذكره، ص146.

(23) إسماعيل مقلد (1984)، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ص28.

(24) Gregory, D., et al. (2009). Op. cit. P. 672.

(25) حامد حافظ العبد الله (1997)، العلاقات الكويتية الإيرانية: دراسة استشرافية لآفاق التعاون، السياسة الدولية، 33: 128، ص45.

(26) عبد الرضا همداني (2000)، مرجع سبق ذكره، ص3.

(27) محمد الطناحي (2011)، مرجع سبق ذكره، ص195.

(28) Gregory, D., et al. (2009). Op. cit. P. 672.

(29) حامد حافظ العبد الله (1997)، مرجع سبق ذكره، ص45.

(30) عبد الرضا همداني (2000)، مرجع سبق ذكره، ص4.

(31) محمد الكواز (2012)، العلاقات الكويتية الإيرانية 1979- 1991: دراسة تاريخية سياسية، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، 7 : 3، ص848.

(32) تقوم نظرية راتسل على فرضية أساسية مفادها أن الدولة كائن مكاني حي Spatial Organism يرتبط مصيره بمجاله الأرضي territory، والدولة من أجل البقاء لابد أن تكافح من أجل توسيع هذا المجال، حتى إذا أدى ذلك لاستخدام القوة؛ لأنها إن لم تَنْمُ وتتوسع ستضعف وتنهار، وبذلك فإن بقاء الدولة مرهون بقدرتها على النمو والتوسع، وأطلق راتسل على الرقعة الجغرافية التي تتسع لنمو الدول اسم المجال الحيوي، وفي عام 1896م نشر راتسل في مجلة Petermanns Geographische Mitteilungen مقالة بعنوان «قوانين النمو المكاني للدول»، ذكر فيها أن النمو المكاني للدولة تحكمه سبعة قوانين هي:

1- إن رقعة الدولة تنمو بنمو ثقافتها.

2- إن نمو الدولة عملية لاحقة لنمو سكانها وانتشارهم.

3- إن نمو الدولة يتم بضم الأقاليم الأصغر إلى رقعتها.

4- إن نمو الدولة يتم بضم الأقاليم ذات القيمة السياسية.

5- إن حدود الدولة هي العضو الحي المغلف لها.

6- إن الدافع الأول على التوسع الأرضي يأتي للدولة البدائية بعد احتكاكها الثقافي والحضاري بدولة كبرى.

7- إن الميل للتوسع وضم الأراضي ينتقل من دولة لأخرى ثم يزداد ويشتد (فيفيلد وبرجي، 26-27؛ توفيق، 2011، 16-18).

(33) حامد حافظ العبد الله (1997)، مرجع سبق ذكره، ص45؛ محمد الطناحي (2011)، مرجع سبق ذكره، ص252.

(34) بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران أعلن قادتها أن الأنظمة الحاكمة في منطقة الخليج أنظمة طاغية وغير إسلامية، كما أنها أنظمة غير مستقلة وتابعة للولايات المتحدة الأمريكية، وقسمت إيران دول الخليج إلى ثلاث درجات: الأولى تشمل سلطنة عمان والإمارات وقطر وتريد إيران أن توثق علاقاتها معها إلى حين، الثانية تشمل البحرين والكويت وتريد إيران أن توثق علاقاتها معها لفتح الطريق أمام سياستها الثورية، الثالثة تضم السعودية وتعتبر إيران التطبيع معها بمثابة انتحار للثورة (هويدي، 1997، 165).

(35) محمد الكواز (2012)، مرجع سبق ذكره، ص849.

(36) قحطان فرهود (2008)، مرجع سبق ذكره، ص148.

(37) محمد الطناحي (2011)، مرجع سبق ذكره، 253.

(38) محمد الكواز (2012)، مرجع سبق ذكره، ص850.
(39) محمد الطناحي (2011)، مرجع سبق ذكره، 310.
(40) قحطان فرهود (2008)، مرجع سبق ذكره، ص149.
(41) محمد الكواز (2012)، مرجع سبق ذكره، ص853.
(42) كان من نتائج هذا القصف ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية ، مما جعل مجلس الأمن يصدر القرار رقم 552 في عام 1986م الذي نص علي وقف الهجمات علي السفن التجارية التي تعبر الخليج العربي من وإلي الموانئ الكويتية والخليجية الأخرى (الكواز، 2012، 852).
(43) بلغ عدد السفن الكويتية التي أصابها القصف الإيراني أكثر من 48 ناقلة (فرهود، 2008، 151).
(44) حامد حافظ العبد الله (1997)، مرجع سبق ذكره، ص45؛ كشك، أشرف (2001)، العلاقات الكويتية الإيرانية رؤية تحليلية، مختارات إيرانية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ص2.
(45) قحطان فرهود (2008)، مرجع سبق ذكره، ص152.
(46) محمد الطناحي (2011)، مرجع سبق ذكره، 201.
(47) Gregory, D., et al. (2009). Op. cit. P. 672.
(48) فهد الخزار ؛ حيدر الحميداوي (2011)، تطور العلاقات الإيرانية - الكويتية في أعقاب حرب الخليج الثانية 1991 - 2005 : رؤية إستراتيجية، مجلة دراسات إيرانية، 7: 13، ص26.
(49) أفراح ناثر جاسم (2005)، موقف إيران من حربي الخليج الثانية والثالثة، دراسات إقليمية، 2: 3، ص114.
(50) محمد الكواز (2012)، مرجع سبق ذكره، ص861 -863.
(51) أفراح ناثر جاسم (2005)، مرجع سبق ذكره، ص112-115.
(52) فهد الخزار ؛ حيدر الحميداوي (2011)، مرجع سبق ذكره، ص27-28.
(53) كانت تلك التصريحات أثناء الزيارة قام بها وزير الدفاع الكويتي الشيخ «جابر المبارك» لطهران لمقابلة لنظيره الإيراني «علي شمخاني» (الخزار والحميداوي، 2011، 30).
(54) أشرف كشك (2001)، مرجع سبق ذكره، ص5.
(55) جاء ذلك الإعلان خلال زيارة وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد لإيران في الحادي عشر من يناير 2003م (كشك، 2001، 2).
(56) أفراح ناثر جاسم (2005)، مرجع سبق ذكره، ص115-116.
(57) يعود طموح إيران لامتلاك أسلحة غير تقليدية إلى عقد الستينيات من القرن العشرين، فقد سعى نظام الشاه إلى تطوير قدرات إيران في مجالات القوة الشاملة كافة بما فيها الطاقة النووية، ضمن جهوده لتحويل إيران إلى قوة إقليمية عظمى (المطيري، 2011، 44-45)،

وبالفعل تم إنشاء منظمة الطاقة النووية الإيرانية مع بداية عقد السبعينيات من القرن العشرين، حيث جرى الاتفاق مع شركة ألمانية على بناء محطة نووية ضخمة تضم مفاعلين في بوشهر جنوب البلاد، وقد بنت الشركة البنية الأساسية للمشروع فقط قبل سقوط الشاه (الهبيده، 2013، 29). وعاد الاهتمام بالمشروع النووي الإيراني في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين من قبل حكومة الجمهورية الإسلامية بعد تعثر دام سنوات، وقد كان أحد الدوافع الكامنة وراء ذلك المشروع هو البرنامج النووي العراقي، إلا أن الانطلاقة الحقيقية للمشروع النووي الإيراني تعود إلى أغسطس 1988م، حيث تركز التعاون النووي الإيراني مع روسيا بالأساس وكذلك الصين وباكستان وكوريا الشمالية بدرجات متفاوتة خلال التسعينيات (النعيمي، 2011، 28-32). وتخوض إيران الآن صراعًا سياسيًا مع الولايات المتحدة والدول الغربية حول حقها في امتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية كما تدعي، وهذا ما تنفيه الجهات الدولية، حيث تقول إن هناك توقعات بامتلاك إيران التكنولوجيا النووية سوف يخلق حالة من التنافس الإقليمي على امتلاك أسلحة غير تقليدية، خصوصًا لمواجهة امتلاك إسرائيل لهذه الأسلحة بما يهدد استقرار الإقليم، كما سيجعل لإيران التأثير والنفوذ الأقوى بمنطقة الخليج، خصوصًا مع عدم امتلاك الدول العربية لهذه التكنولوجيا، وخروج العراق بعد عام 2003م من معادلة التوازن الإستراتيجي مع إيران بالإقليم، وهذا سيكون دافعًا لسباق التسليح النووي بما يهدد أمن الإقليم (الهبيده، 2013، 52). وفي 14 يوليو من عام 2015م وقعت إيران اتفاقًا مع مجموعة «5+1» لتسوية أزمة ملفها النووي التي دامت لأكثر من 15 عامًا تعرضت فيها لعقوبات وعزلة دولية وإقليمية. وأبرز ما جاء بهذا الاتفاق ما يلي:

1- السماح لمفتشي الأمم المتحدة بمراقبة المواقع العسكرية الإيرانية وتفتيشها، ويمكن لإيران تحدي طلبات دخولهم.
2- رفع ثلثي أجهزة الطرد المركزي الإيرانية وتخزينها تحت إشراف دولي.
3- تخفيض مستوى تخصيب اليورانيوم المسموح لإيران من 20٪ إلى 3,67٪.
4- استمرار الحظر على برنامج الصواريخ البالستية الإيرانية.
5- عودة العقوبات مرة أخرى في حالة إذا ما ثبت عدم التزام إيران بالاتفاق (ناجي، 2015، 3-14).

(58) أحمد النعيمي (2011)، مشروع البرنامج النووي الإيراني، مجلة العلوم السياسية، 42، ص27.
(59) عبد الله المطيري (2011)، أمن الخليج والبرنامج النووي الإيراني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ص80-81.
(60) سعد الهبيدة (2013)، البرنامج النووي الإيراني وأثره على توجهات السياسة الخارجية الكويتية للفترة 2003- 2012م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ص88-89.

(61) يعود المفهوم القانوني للجرف القاري إلى إعلان الرئيس الأمريكي «ترومان» في عام 1945م، عن حق الولايات المتحدة في استغلال الموارد الطبيعية الكائنة في قاع البحر وما تحته من طبقات أرضية محاذية للشاطئ تقع وراء حدود المياه الإقليمية لها وتؤلف الجرف القاري (Prescott & Schofield, 2005, 23). وحدد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار (1973- 1982م) الجرف القاري بأنه الامتداد الطبيعي للمجال البري للدولة تحت مياه البحر نحو الحافة الخارجية للهامش القاري، ويتضمن مناطق قاع البحر وما تحتها من طبقات ممتدة بعد البحر الإقليمي إلى مسافة 200 ميل بحري من خط الأساس الذي يقاس منه البحر الإقليمي. وللدولة الساحلية حق ممارسة السيادة على الجرف القاري لغرض استغلاله واكتشاف الثروات الطبيعية به (Gregory et al., 2009, 112).

(62) Dehghani, R. (2009). Continental shelf delimitation in the Persian Gulf. New York: The United Nations-Nippon Foundation Fellowship Programme. P. 139.

(63) El-Hakim, A. (1979).The Middle Eastern states and the law of the sea. Manchester: Manchester University Press. P. 111-112.

(64) قحطان فرهود (2008)، مرجع سبق ذكره، ص146- 147.

(65) Dehghani, R. (2009). Op. cit. P. 140.

(66) إيران هي أسبق الدول الخليجية في الإعلان عن اتساع بحرها الإقليمي، ففي 19 يوليو 1934م أصدرت مرسومًا يقضي بأن اتساعه 6 أميال بحرية، وعدلته في 14 ابريل 1959م إلى 12 ميلًا بحريًا، وفي المؤتمر الثالث للأمم المتحدة لقانون البحار أعلنت إيران الموافقة على مطلب 12 ميلًا بحريًا كاتساع للبحر الإقليمي، وفي 29 ابريل 1993م أصدرت مرسومًا شاملًا حدد اتساع البحر الإقليمي لها بـ 12 ميلًا بحريًا (Dehghani, 2009, 115). أما البحر الإقليمي للكويت كان 3 أميال بحرية عندما كانت خاضعة للحماية البريطانية، وعدلته في 15 يناير 1961م إلى 6 أميال بحرية، وفي 17 ديسمبر 1967م أصدرت مرسومًا أعلنت فيه أن اتساع بحرها الإقليمي 12 ميلًا بحريًا (Dehghani, 2009, 87-88)، وفي 29 أكتوبر 2014م أصدرت الكويت مرسومًا حددت فيه عرض البحر الإقليمي لدولة الكويت بمسافة 12 ميلًا بحريًا (الكويت اليوم، 2015، 1).

(67) Roach, J. et al. (1994). Iran's Maritime Claims. Limits in the sea, No. 114. Washington: Office of Ocean Affairs. P. 34.

(68) Ibid. P. 9.

(69) Dehghani, R. (2009). Op. cit. P. 141.

(70) حقل الدرة - أو كما تطلق عليه إيران حقل أراش - هو المثلث المائي الواقع شمالي الخليج العربي ويتكون من عدد من الآبار المنفصلة عن بعضها البعض، وهذا الحقل يقع على الحدود المشتركة بين الكويت والسعودية وإيران والتي لم يتم ترسيمها حتى الآن (Prescott & Schofield, 2005, 505)، والجزء الأكبر من هذا الحقل يقع بين الكويت والسعودية ويقدر

بنحو 95٪ من جملة الحقل، ونصيب إيران من هذا الحقل لا يتجاوز 5٪ فقط، ويقع في المنطقة المشتركة مع الكويت (الحنتولي، 2010). وتشير بعض الدراسات إلى أن احتياطي الغاز في حقل الدرة يقدر ما بين 20 - 35 تريليون قدم مكعب إضافة إلى ما بين 300 - 350 مليون برميل من النفط (نصار، 2013).

(71) ظافر العجمي (2008)، إيران والسعودية والكويت: حقل الدرة وملف الجرف القاري، مدونة أمن الخليج، متاح على http://gulfsecurity.blogspot.com/2008/02/blog-post_22.html تاريخ الزيارة 2015/4/25م.

(72) عصام عبد الشافي (2012)، الجرف القاري الكويتي - الإيراني: أبعاد سياسية تحركها مصالح اقتصادية، مفكرة الإسلام، ص4.

(73) فهد الخزار؛ حيدر الحميداوي (2011)، مرجع سبق ذكره، ص32.

(74) عامر الحنتولي (2010)، حقل نفطي يحيي الخلاف بين الكويت وإيران مجدَّدًا، إيلاف، 12 مارس، متاح على http://www.elaph.com/Web/news/2010/3/541935.html تاريخ الزيارة 2015/3/18م.

(75) تنص أحكام وقواعد القانون الدولي للبحار على أنه يجب تسوية المنازعات المتعلقة بتحديد الحدود البحرية إما بوسيلة التفاوض والاتفاق، وإما بالوسائل القضائية، سواء عن طريق التحكيم أو عن طريق إحالة النزاع إلى المحاكم الدولية المختصة للفصل فيه. كما أنه طبقًا لمبدأ حسن الجوار يتعين على الدول المتجاورة ألا تبدأ في استغلال الموارد الواقعة في المناطق الحدودية المشتركة بينها إلا بعد الاتفاق على تحديدها وترسيمها، إذ بعد ذلك يمكن حساب احتياطات الموارد الممتدة عبر الحدود، وتحديد حصة كل دولة من الدول المعنية، ومن ثم تحديد الآلية المناسبة لاستغلال هذه الموارد الممتدة على جانبي الحدود المشتركة (عثمان، 2012). ويحكم حل نزاعات موارد الحدود المشتركة بين الدول مبدأين أساسيين هما:

1- مبدأ توازن المصالح، أي مراعاة مصالح الدول المشتركة في الحد بعدالة ومساواة، كالاتفاق على حصص الإنتاج وتحمل نفقات التطوير للحقول بحسب حصة كل طرف.

2- مبدأ عدم الإضرار بالغير، فلا يجوز إلحاق الضرر بالأطراف الأخرى في الحقل المشترك، سواء كان هذا الضرر جسيمًا أو بسيطًا، ومن صور هذا الضرر استخراج وإنتاج كميات تفوق الحصة المقررة والمتفق عليها، أو سحب كميات بدون علم الطرف الآخر أو استخدام تقنيات تضر بإنتاج الحقل (عبد الشافي، 2012، 8).

(76) خالد عثمان (2012)، حقل الدرة للغاز والأطماع الإيرانية، الاقتصادية، العدد 6684، 29 يناير، متاح على الرابط http://www.aleqt.com/2012/01/29/article_620810.html تاريخ الزيارة 2014/12/20م.

(77) عصام عبد الشافي (2012)، مرجع سبق ذكره، ص6.

(78) المنطقة المقسومة السعودية – الكويتية هي الاسم الجديد للمنطقة المحايدة السعودية – الكويتية التي اقتسمتها الدولتان بموجب الاتفاقية الموقعة بينهما بتاريخ 7 يوليو 1965، حيث انضم الجزء الشمالي من هذه المنطقة إلى الكويت والجزء الجنوبي إلى السعودية، وقد اتفقت الدولتان على أن الثروات الطبيعية في كامل المنطقة المقسومة تظل ملكية مشتركة بين الدولتين (Abu-dawood, 1984, 101-102). ونظرًا لأن المنطقة البحرية المحاذية للمنطقة المحايدة المقسومة تُعد امتدادًا لإقليمها الأرضي، فقد وقعت السعودية والكويت اتفاقًا في 2 يوليو2000م بشأن تحديد الحدين الشمالي والجنوبي للمنطقة المغمورة المحاذية لها، واتفق الطرفان بأن الثروات الطبيعية الكائنة في كامل المنطقة المغمورة المحاذية للمنطقة المقسومة تظل ملكية مشتركة للدولتين، وأن تكون الدولتان طرفًا تفاوضيًا واحدًا عند تعيين الحد الشرقي للمنطقة المغمورة سالفة الذكر، أي عند تحديد النقاط الثلاثية tri-points للحدود البحرية بين هذه المنطقة وإيران (Prescott & Schofield, 2005, 504-505).

(79) CIA (2015). The world factbook. Washington, D.C. From: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ku.html access on 22.07.2015.

(80) Pew Forum on Religion and Public Life. (2009). Mapping the global Muslim population: A report on the size and distribution of the world's Muslim population. Washington Dc: Pew Research Center. P. 9.

(81) سعد الدين إبراهيم (مشرفًا) (1993)، هموم الأقليات في الوطن العربي، التقرير السنوي الأول، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ص304.

(82) سعد الدين إبراهيم (مشرفًا) (2005)، الملل والنحل والأعراق، التقرير السنوي الثامن، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ص197.

(83) Pew Forum on Religion and Public Life (2009). Op. cit. P. 40.

(84) سعد الدين إبراهيم (1993)، مرجع سبق ذكره، ص304.

(85) محمد الكواز (2012)، مرجع سبق ذكره، ص- 849 .

(86) عبد الله محمد الغريب (2005)، وجاء دور المجوس: الأبعاد التاريخية والعقائدية والسياسية للثورة الإيرانية، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الرضوان، ص363-367.

(87) قحطان فرهود (2008)، مرجع سبق ذكره، ص148.

(88) عبد الرضا همداني (2000)، مرجع سبق ذكره، صص5-6.

(89) محمد الكواز (2012)، مرجع سبق ذكره، ص849 .

(90) عبد الرضا همداني (2000)، مرجع سبق ذكره، ص6.

(91) سعد الدين إبراهيم (1993)، مرجع سبق ذكره، ص304.

(92) فهد الخزار ؛ حيدر الحميداوي (2011)، مرجع سبق ذكره، ص25.

(93) قحطان فرهود (2008)، مرجع سبق ذكره، ص151.
(94) محمد الكواز (2012)، مرجع سبق ذكره، ص856 .
(95) عبد الرضا همداني (2000)، مرجع سبق ذكره، ص6.
(96) قحطان فرهود (2008)، مرجع سبق ذكره، ص151.
(97) محمد الكواز (2012)، مرجع سبق ذكره، ص855-857 .
(98) سعد الدين إبراهيم (2005)، مرجع سبق ذكره، ص196 - 197.
(99) راشد الصانع وآخرون (2003)، العلاقات الكويتية الإيرانية وسبل تطويرها، الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ص41.
(100) أشرف كشك (2001)، مرجع سبق ذكره، ص8.
(101) راشد الصانع وآخرون (2003)، مرجع سبق ذكره، ص42.
(102) راشد الصانع وآخرون (2003)، مرجع سبق ذكره، ص42-43.
(103) أشرف كشك (2001)، مرجع سبق ذكره، ص6.
(104) الإدارة المركزية للإحصاء، مرجع سبق ذكره.

❋

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES

المصادر والمراجع

أولاً- العربية:

1- أحمد النعيمي، مشروع البرنامج النووي الإيراني، مجلة العلوم السياسية، العدد (42)، 2011.

2- الإدارة المركزية للإحصاء، النشرة السنوية لإحصاءات التجارة الخارجية، الأعداد من عام 2001 حتى عام 2014م، الكويت: وزارة التخطيط.

3- إسماعيل مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1984.

4- أشرف كشك، العلاقات الكويتية الإيرانية رؤية تحليلية، مختارات إيرانية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، متاح على: http://acpss.ahram.org.eg/DE/Ahram/2001/1/1/C2RN11.HTM تاريخ الزيارة 2014/12/15م.

5- أفراح ناثر جاسم، موقف إيران من حربي الخليج الثانية والثالثة، دراسات إقليمية، 2: 3، 2005.

6- أمين هويدي، التحولات الإستراتيجية الخطيرة: البيروسترويكا وحرب الخليج الأولى، القاهرة: دار الشروق، 1997.

7- بيتر تيلور؛ كولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر: الاقتصاد العالمي - الدولة القومية - المحليات، ترجمة عبد السلام رضوان وإسحاق عبيد، سلسلة عالم المعرفة ، العدد (282)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2002.

8- حامد حافظ العبد الله، العلاقات الكويتية الإيرانية: دراسة استشرافية لآفاق التعاون، السياسة الدولية، 33: 128، 1997.

9- خالد عثمان، حقل الدرة للغاز والأطماع الإيرانية، الاقتصادية، العدد (6684)، 29 يناير، متاح على الرابط: http://www.aleqt.com/2012/01/29/article_620810.html. تاريخ الزيارة 2014/12/20م.

10-راشد الصانع وآخرون، العلاقات الكويتية الإيرانية وسبل تطويرها، الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2003.

11-رسل فيفلد؛ اتزل بيرسي، الجيوبولتيكا، ترجمة يوسف مجلي ولويس إسكندر، سلسلة الألف كتاب، العدد (265)، القاهرة: الكرنك، د.ت.

12-سعد الدين إبراهيم (مشرفًا) ، الملل والنحل والأعراق، التقرير السنوي الثامن، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 2005.

13-سعد الدين إبراهيم (مشرفًا)، هموم الأقليات في الوطن العربي، التقرير السنوي الأول، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1993.
14-سعد الهبيدة، البرنامج النووي الإيراني وأثره على توجهات السياسة الخارجية الكويتية للفترة 2003-2012م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2013.
15-ظافر العجمي، إيران والسعودية والكويت: حقل الدرة وملف الجرف القاري، مدونة أمن الخليج، متاح على: http://gulfsecurity.blogspot.com/2008/02/blog-post_22.html. تاريخ الزيارة 2015/4/25م.
16-عامر الحنتولي، حقل نفطي يحيي الخلاف بين الكويت وإيران مجددًا، إيلاف، 12 مارس، متاح على: http://www.elaph.com/Web/news/2010/3/541935.html. تاريخ الزيارة 2015/3/18م.
17-عبد الله محمد الغريب، وجاء دور المجوس: الأبعاد التاريخية والعقائدية والسياسية للثورة الإيرانية، الطبعة الأولى، القاهرة: مكتبة الرضوان، 2005.
18-عبد الله المطيري، أمن الخليج والبرنامج النووي الإيراني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2011.
19-عبد الرضا همداني، العلاقات السياسية الإيرانية الكويتية 1961-1998م، خاور ميانه، 4، 2000، متاح على: http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=1889&lang تاريخ الزيارة في 2014/12/15م.
20-عصام عبد الشافي، الجرف القاري الكويتي - الإيراني: أبعاد سياسية تحركها مصالح اقتصادية، مفكرة الإسلام، متاح على: http://www.islammemo.cc/Tahkikat/2012/03/05/145245.html تاريخ الزيارة 2015/6/12م.
21-فهد الخزار ؛ حيدر الحميداوي، تطور العلاقات الإيرانية - الكويتية في أعقاب حرب الخليج الثانية 1991 - 2005 : رؤية إستراتيجية، مجلة دراسات إيرانية، 7: 13، 2011.
22-قحطان فرهود، العلاقات الكويتية - الإيرانية 1961-1990: دراسة تاريخية، مجلة الفتح، 4: 6، 2008.
23-كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة شعبان محمد محمود، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983.
24-الكويت اليوم، مرسوم رقم 317 لسنة 2014 بشأن تحديد المناطق البحرية لدولة الكويت، العدد (1218)، 11 يناير 2015.
25-محمد الطناحي، النفط وعلاقات الكويت السياسية بدول الجوار 1911-1990م، الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2011.

26-محمد الكواز، العلاقات الكويتية الإيرانية 1979-1991: دراسة تاريخية سياسية، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، 7: 3، 2012.
27-محمد ناجي، ما بعد الصفقة: الاتفاق النووي الإيراني ومستقبل الشرق الأوسط، كراسات إستراتيجية، 24: 256، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2015.
28-محمد نصار، 15 حقلًا نفطيًا مشتركًا بين إيران ودول الخليج .. أشهرها الدرة السعودي - الكويتي، الشرق الأوسط، العدد (12460)، 8 يناير 2013، متاح على: www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=12460&article=712203#.UqugwtLuKK8 تاريخ الزيارة 2015/2/28م.
29-محمود توفيق، الدولة في عالم بلا حدود: دراسة في الجغرافيا السياسية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2011.
30-ورويك موراي، جغرافيات العولمة: قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، ترجمة سعيد منتاق، سلسلة عالم المعرفة، العدد (397)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2013.

ثانيًا- الأجنبية:

1- Abu-dawood, A. (1984). Political boundaries of Saudi Arabia: their evolution and functions. Unpublished PhDthesis, University of Kentucky, USA.
2- CIA (2015). The world factbook. Washington, D.C. From https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ku.html access on 22.07.2015.
3- Claval, P. (2009). Geohistory. In M. Ktichin & N. Thrift, (Eds.). International encyclopedia of human geography (p. 429-434). Vol.4. Amsterdam: Elsevier Ltd.
4- Cohen, S. (1973). Geography and politics in a world divided. 2nd edition. New York: Oxford university press.
5- Collin, P. (2004). Dictionary of politics and government. 3nl edition. London: Bloomsbury Publishing Plc.
6- Dehghani, R. (2009). Continental shelf delimitation in the Persian Gulf. New York: The United Nations-Nippon Foundation Fellowship Programme.
7- El-Hakim, A. (1979).The Middle Eastern states and the law of the sea. Manchester: Manchester University Press.
8- Fox, J.; Ahlbrandt, T. (2002). Petroleum geology and total petroleum systems of the Widyan basin and interior platform of Saudi Arabia and Iraq. U.S. Geological Survey Bulletin, Version 1.0. Colorado.
9- Gregory, D., et al. (2009). Dictionary of human geography. Chichester: Willey-Blackwell.

10- Griffiths, M.; O'Callaghan T. (2002). International relations: The key concepts. London: Routledge.
11- Pew Forum on Religion and Public Life. (2009). Mapping the global Muslim population: A report on the size and distribution of the world's Muslim population. Washington Dc: Pew Research Center.
12- Prescott, V.; Schofield, C. (2005). The maritime political boundaries of the world. 2nd edition. Leiden, The Netherlands: Martinus Nijhoff Publishers.
13- Roach, J. et al. (1994). Iran's Maritime Claims. Limits in the sea, No. 114. Washington: Office of Ocean Affairs.
14- Scruton, R. (2007). The Palgrave Macmillan dictionary of political thought. Hampshire: Palgrave Macmillan.
15- Valkenburg, S.; Stotz, C. (1954). Elements of political geography. 2nd edition. New York: Prentice-Hall, Inc.
16- Warf, B. (ed.) (2006). Encyclopedia of human geography. London: SAGE Publications, Inc.
17- Witherick, M., et al. (2001). A Modern Dictionary of Geography. 4th edition. London: Arnold.

● ○ ●

جامعة الدول العربية
معهد البحوث والدراسات العربية